وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم :العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور المجتمع المدني في تحقـيق التنمية المحليـــــــة

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: جماعات محلية

من إعداد الطالب :
-تكوك أحمد

تحت إشراف الدكتور :
بوغازي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	فراحي محمد	رئيسا
الدكتور	**بوغازي عبد القادر**	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	عباسي عبد القادر	مناقشا

نوقشت يوم : **2020/09/01**

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

إلى من بسمتها غايتي و ما تحت أقدامها جنتي،إلى من حملتني في بطنها و سقتني من صدرها و أسكنتني قلبها فغمرتني بحبها أمـــــي

إلى سندي في الحياة من ضحى بوقته و ماله و جهده في سبيل تعلمي أبـــي الغالي «محمد».

غلى قدوتنا في الحياة و مثلنا الأعلى إلى رمز الرجولة و الشهامة إلى الزعماء رحمهم الله و أسكنهم فسيح جناته جـــدي «تكوك الميلود» و «تكوك بوعلام».

إلى كل عائلة تكوك و كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

إلى كل الأساتذة الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي،شكرا لكل من علمني حرفا.«تكوك،ولد يوسف،بوهالي،قراش،عباسي،فراحي،بالكرشة،لقرع».

إلى أصدقائي الأعزاء:هيبة محمد، داني محمد،عماد،بن داغر محمد،أسامة

إلى صديقتي الغالية:عمـــاري فتيحة

إلى من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة «تكـــوك الحاج (ت) حورية

شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه و تعالى على توفيقي على إنجاز هذه الدراسة كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى الأخ الدكتور بوغازي عبد القادر الذي لم يبخل علينا بنصائحه و ارشاداته القيمة و كأنه أخ قبل أن يكون أستاذا

و أسأل الله أن يوفق جميع الطلبة و الأساتذة لما فيه صلاح لهذه البلاد

مقدمة

يحتل موضوع التنمية المحلية اهتمام الكثير من الدول و مختلف المنظمات من أجل الانتقال بالمجتمع و الفرد من حالة التخلف إلى حالة التقدم و الارتقاء نحو الأفضل و تلبية احتياجات الساكنة المحلية و البحث عن الامكانات المحلية المتوفرة و تسخيرها لخدمته،مما يساهم في تقدمه و سيره في طريق النمو،و تحقيق التنمية المحلية يستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المؤثرين على المستوى المحلي و لعل أبرزهم المجتمع المحلي بإعتباره شريك فعال و أساسي للدولة في تجسيد مشروع التنمية،كون المجتمع المدني قريب من المواطن المحلي و هو أدرى باحتياجاته و متطلباته من جهته و عجز الدولة عن القيام بتسيير و تنفيذ مختلف الأنشطة و البرامج التنموية من جهة أخرى،و عليه فإن زيادة متطلبات المجتمع المحلي فرض تفعيل أدوار و مهام مختلف الفاعلين في العمل التنموي،كما فرض وجود صيغ تمكن من تطبيق عند العمل في الميدان،لهذا فإن الآليات الموجودة بيد المجتمع المدني اليوم ببلادنا يمكن من خلالها الحكم على وجود أثر تنموي غير من حياة السكان المحليين نحو الأفضل.

و في الآونة الأخيرة ازداد نشاط المجتمع المدني و تنوعت أدواره و ازداد نشاطه بفعل العديد من المشكلات و الأزمات التي حركته من أجل دعم الدولة و تقديم المقترحات و الحلول لحل هذه المشاكل و يبقى الهدف الرئيسي للمجتمع المدني هو تنمية المجتمعات المحلية.

أهـــمية الدراسة :

انطلاقا مما سبق تبين أن موضوع المجتمع المدني و دوره في تحقيق التنمية المحلية يعتبر موضوعا جديدا يؤكد على قيمته اسهام المجتمع المدني في سياق تصاعد دوره و تنوع أنشطته في عملية التنمية المحلية.

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن دور المجتمع المدني في تدعيم عملية التنمية المحلية و محاولة النهوض بالدولة و تحقيق التقدم الاجتماعي بالإضافة إلى العمل على اظهار الأهمية البالغة للمجتمع المدني باعتباره أقرب هيئة من أفراد المجتمع و التي من خلالها يتمكنون من التعبير عن توجهاتهم و أفكارهم و ايديولوجياتهم و أثر ذلك في تحقيق التنمية المحلية.

أهـــداف الدراسة

- محاولة وضع اطار مفاهيمي تحليلي للمجتمع المدني و ربطه بالتنمية المحلية
- محاولة تطوير مفهوم أو اقتراب يربط بين المجتمع المدني و التنمية المحلية و يتفق مع السياق الاقتصادي السياسي،الاجتماعي و الثقافي في الجزائر و المساهمة في وضع اطار مفاهيمي لتحليل و دراسة سبل تحقيق التنمية المحلية و دور المجتمع المدني في ذلك
- ابراز الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية
- الوقوف على واقع المجتمع المدني من حيث تطوره و فعاليته في دعم التنمية المحلية.
- معرفة حقيقة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية و مختلف جهوده في مواجهة الأزمات المحلية و الوطنية.

- توفير مرجع علمي للباحثين في نفس المجال و اثراء الكم المعلوماتي لدى المطالعين للموضوع.

مبـررات اختيار الموضوع:لقدجاء اختيار هذا الموضوع وفق اختيارات موضوعيه و اخرى ذاتية مقسمة على النحو التالي:

-أ- المبررات الموضوعية

-معرفة تطور المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام ومحاولة ايجاد علاقته بالتنمية المحلية إضافة إلى معرفة مجالاته و مؤسساته و قدرته على تجاوز مختلف المعيقات و التحديات و دوره ووظيفته في مختلف الأزمات.

-ب- المبررات الذاتية

تكمن المبررات الذاتية في رغبة الباحث في التعرف على الظاهرة محل الدراسة و الرغبة في معرفة الأدوار الحقيقية التي يقوم بها المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية إضافة إلى ذلك فالأمر يتعلق بمنطقتي ومجتمعي زيادة إلى ذلك الانشغالات اليومية للمواطنين لفتت انتباهنا لدراسة هذا الموضوع و تسليط الضوء على الدور الحقيقي لمجتمع المدني ومدى فاعليته.

أدبيـــــــــــات الدراسة

- دراسة عبد السلام عبد اللاوي:قدمت سنة 2011 كمذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر"
- دراسة نور الدين بالقليل:قدمت سنة 2019 كأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان "أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية"

- شهيدة الباز "دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد" كتاب الفساد و الحكم الصالح في الوطن العربي.

إشكـــــــــالية الدراسة

تسعى كل الدول إلى تحسين أوضاعها في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية من خلال السعي إلى رفع الأداء و الزيادة في الفاعلية لضمان الاستقرار و تحقيق السلم الاجتماعي و ذلك من خلال اشراك أفراد المجتمع في تسيير شؤونهم و اشراك المجتمع المدني في تحقيق التنمية.بالإضافة إلى ظهور تساؤلات حول دور المجتمع المدني و مدى مساهمته في عملية التنمية المحلية في الجزائر

لنطرح الإشكـــالية التالية

●إلى اي مدى يساهم المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التنمية المحلية؟

و في هذا الاطار يمكننا طرح إشكال فرعي متمثل في:هل المجتمع المدني الجزائري يؤثر في التنمية المحلية؟ما هي مكانة المجتمع المدني الجزائري؟و كيف يمكن فهم مساهمة المجتمع المدني في مواجهة التحديات و الأزمات؟

فرضيـــــات الدراسة:للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية لا بد من طرح الفرضيات التالية:

-1- يتميز المجتمع المدني الجزائري بشكل عام بأنه حديث النشأة.

-2- يساهم المجتمع المدني من خلال أدواره الوظائفية في حل الأزمات الراهنة.

حـــــــدود الدراسة:

1 – الحدود المكانية:

تناولت في هذه الدراسة موضوع المجتمع المدني و حاولت ربطه بالتنمية المحلية و ابراز دوره في التنمية المحلية و آلياته المتبعة في ذلك ومعرفة كيفية مشاركته في تسيير برامج ومشاريع التنمية ومدى فاعلية ذلك في الجزائر عـــامة.

2– الحدود الزمانية:

اهتمت الدراسة بالتطور المرحلي للمجتمع المدني في الجزائر بصورة مختصرة انطلاقا من الفترة الاستعمارية 1830 مرورا بفترة الأحادية الحزبية وصولا إلى فترة التعددية الحزبية مع دستور 1989 و الانفتاح الذي عرفته الجزائر

و ركزنا في غالب الدراسة على حركية المجتمع المدني و تطوره و أشرنا إلى بعض اسهاماته في فترات زمنية متفاوتة بتحليل يحكمه الواقع المعاش.

المنـــــــاهج المستعملة في الدراسة

***المنهج التاريخي:**

يعتبر المنهج التاريخي من أكثر المناهج المستعملة في مختلف الدراسات بأنه يقدم تصور للظروف و المحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها التاريخي فهو يزود العلماء بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق الدراسة النظرية و استخدامنا لهذا المنهج في دراستنا مهم جدا لرصد التطورات التي عرفها مفهوم المجتمع المدني و التنمية المحلية على حد سواء.

***المنهج الوصفي التحليلي:**

يعتمد الباحث على المنهج الوفي التحليلي في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث و تحديد مفهومها و مستوياتها المختلفة و لذلك استخدمناه لوصف ظاهرة المجتمع المدني و علاقته بالتنمية المحلية و تحليل المتغيرات المؤثرة في كلا الجانبين.

***منهج دراسة الحالة:**

يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج الواسعة الانتشار في الدراسات العلمية و الانسانية لما له من أهمية في حصر عينة الدراسة أو حدة الدراسة و الاحاطة بجوانبها،ووظفنا هذا المنهج لتحديد الظاهرة المدروسة في الجزائر ومحاولة ايجاد العلاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية

***المقاربة التشاركية و الاقتراب المؤسسي:**

استعملنا المقاربة التشاركية في دراسة العلاقة بين الأفراد و بينهم وبين الدولة و لتحديد مدى العلاقة التبادلية و المنفعية بين الدولة و المجتمع المدني و استخدمنا الاقتراب المؤسسي لقياس فاعلية مؤسسات المجتمع المدني و معرفة مدى فاعلية هذه المؤسسات في خلق تنمية محلية حقيقية.

صعـــــــــوبات الدراسة

في إطار انجاز هذه الدراسة و من خلال تتبعنا المتواضع للموضوع واجهتنا الكثير من الصعوبات و تمثلت أساسا في جمع المعلومات المتعلقة بالتنمية المحلية و المجتمع المدني و قلة الدراسات السابقة للموضوع،فمعظم الدراسات التي وجدتها كانت عبارة عن توصيف للموضوع و المبالغة فيه في الكثير من الأحيان و عدم وجود براهين على صحة القول زيادة إلى التشهير أو المدح غير المبرر لبعض فعاليات المجتمع المدني التي لا تؤثر في التنمية المحلية و لا ترقى إلى التغيير.

و بالرغم من هذه الصعوبات حاولنا دراسة الموضوع دراسة وصفية تحليلية بالارتكاز إلى بعض الوقائع الحقيقية بالأدلة المنهجية مع تشخيص المجتمع المدني في الجزائر و علاقته و دوره في تحقيق التنمية المحلية.

.

تقسيـــــــــم الدراسة

فرضت منهجية الدراسة تقسيم موضوع البحث وفق خطة منهجية متسلسلة و قسمناها إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة و قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين في كل مبحث أربعة مطالب و لنتطرق في الفصل الثاني إلى المجتمع المدني و التنمية المحلية بالجزائر بمبحثين حاولنا تقديم لمحة عن التطور التاريخي للمجتمع المدني و نموذج التنمية المحلية بالجزائر وحاولنا تقييم مكانة المجتمع المدني في التنمية المحلية، لنقوم في الفصل الثالث باستحضار حقيقة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية مع تحليل واقعي للدور الوظيفي الذي يلعبه هذا الأخير و تقديم بعض الأمثلة و بكل موضوعية عن أدوار المجتمع المدني في مواجهة الأزمات الراهنة، لنقوم في الأخير بختم هذه الدراسة بخلاصة و استنتاجات مع بعض التوصيات.

الفصل الأول
الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

تمهيـــد:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني مفهوم حديث من ناحية التسمية و قديم من الناحية الفكرية،فقد وجد في الحضارات القديمة بتسميات مختلفة فقد مر هذا المصطلح عبر فترات زمنية متعاقبة و اختلف الباحثون في تعريفه كل حسب بيئته و أفكاره محاولين في ذلك معرفة مكوناته.

ولذلك ظهرت العديد من النظريات المفسرة لنشأة هذا المفهوم إضافة إلى ذلك فقد كانت للتنمية المحلية جذورا تاريخية منذ القدم،فهي تسعى إلى تحسين الأوضاع المعيشية بغرض تنمية المجتمع المحلي.

و ازداد الحديث عنها والاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية بعد استقلال الكثير من الدول لمعالجة مخلفات الاستعمار و ما خلفته هذه الحرب.

و من خلال هذا الفصل سنتعرض لكل ما له علاقة بالمجتمع المدني و التنمية المحلية تحت عنوان الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة،بتقسيم هذا الفصل إى مبحثين هما

المبحث الأول:ماهية المجتمع المدني

المبحث الثاني:ماهية التنمية المحلية.

المبحث الأول: مـاهية المجتمع المدني

المطلب الأول:النظريات المفسرة لنشأة المجتمع المدني

بدأ مفهوم المجتمع المدني يشغل اهتمام العديد من المفكرين السياسيين أبرزهم هوبس و لوك و روسو وهيغل و ماركس و غرامشي و المفكرين المعاصرين المجتمع المدني عند مفكري العقد الاجتماعي و هيجل و توكفيل

تعتبر نظرية العقد الاجتماعي أشهر النظريات المفسرة لنشأة المجتمع المدني في الفكر السياسي فهي تشمل أفكار رواد الفكر السياسي الغربي،توماس هوبس،وجون لوك و جون جاك روسو.

1)يميز توماس هوبز بين المجتمع الطبيعي و المجتمع المدني،فالمجتمع الطبيعي هو الذي تسوده الفوضى و الحرب و العلاقات العدوانية بين الأفراد،أما المجتمع المدني فهو مجتمع منظم بواسطة سلطة عامة تتأسس بموجب عقد تتنازل فيه الأفراد عن إراداتهم وحقوقهم الطبيعية (الحرية و المساواة) لصالح شخص الحاكم أو جمعية حاكمة بحيث يعمل هذا الشخص على ضمان مصالح الأفراد و أمنهم.

إذا وفقا لتوماس هوبز المجتمع المدني هو المجتمع السياسي أو الدولة،غير أن هذا العقد المشكل للمجتمع المدني لا يحتوي على انشاء جمعيات و إنما هو عبارة عن تسليم مشترك لحقوق الناس جميعا لصالح شخص واحد يمثلهم و يتصرف مكانهم.[1]

2) جون لوك

في نظريته عن سلطة الدولة و القانون يضع لوك فكرة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية و الأشكال المختلفة للحكومة،فلوك يرى أن الناس في الحالة

[11]علي لقرع،المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت،عمان،مركز الكتاب الأكاديمي،2018م،ص 14

الطبيعية ليسوا قادرين على أن يحملوا الجميع على احترام حقوقهم الطبيعية و لا يستطيعوا بمجهودهم الخاص حماية ملكيتهم لذلك اتفقوا فيما بينهم على إقامة حكومة تلزم الناس بالمحافظة على حقوق الجميع و هكذا نشأت الحكومة بمقتضى عقد و لكنه ليس عقد في اطار قانوني برضى تام منه وفق دولة حامية له.[1]

3) جان جاك روسو

يرى روسو أنه بموجب هذا العقد فإن كل واحد يتحد مع الكل فالعقد هو بين المجموعة بحيث يضع كل واحد شخصه و قدرته في الشراكة تحت سلطة الإرادة العامة و سيكون كل شريك متحد مع الكل يقول روسو:"الإنسان الأول الذي يسبح أرضا ،فقال هذا لي ثم وجد أناسا من البساطة بحيث أنهم صدقوه ذلك الإنسان هو المؤسس الفعلي للمجتمع المدني".لتتكون فكرة الملكية دفعة واحدة،و منه نستنتج أن الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب فالتعاقد هو عملية تحول الإنسان الطبيعي إلى إنسان مدني.[2]

إن مفكري نظرية العقد الاجتماعي استعملوا مفهوم المجتمع المدني كمرادف للمجتمع السياسي و الدولة و اعتبروه نقيضا للمجتمع الطبيعي و هم بذلك نظروا لنشأة الدولة و المجتمع المدني في نفس الوقت.

خلافا لما ذهب إليه مفكروا العقد الاجتماعي يعتبر هيغل أول من فصل بين مفهومي الدولة و المجتمع المدني في كتابه "فلسفة الحق" حيث رفض التداخل بينهما.

لقد ميز هيغل بين ثلاث عناصر أساسية تتجسد في العائلة التي تمثل المجتمع الطبيعي و الدولة التي تعبر عن المجتمع السياسي،ثم المجتمع المدني الذي يمثل الحلقة الوسيطة

[1]-عمر معمن خليل،علم اجتماع التنظيم،بغداد،دار الحرية،1988،ص7

[2]-أحمد شكري الصبيحي،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة،2000،ص20

التي تقع بين العائلة و الدولة.إن الانتقال من العائلة إلى المجتمع المدني في نظر هيغل جاء نتيجة عجز الأسرة عن تلبية جميع حاجات الفرد حيث بقيت وحدة أخلاقية لتربية الأطفال لا أكثر عكس المجتمع المدني الذي يعتبر مجال تتصادم فيه مصالح الأفراد الذين تسودهم الأنانية التي تجعل كل فرد يلبي رغباته على حساب الآخرين.

ومن جهة أخرى حدد هيغل في كتابه فلسفة الحق المكونات الأساسية للمجتمع المدني و هي تتمثل في نظام الحاجات و نظام القضاء و التعاونيات.[1]

كارل ماركس

في مواجهة المنطلقات الفكرية لهيغل قدم ماركس تعريفا للمجتمع المدني"على أنه حلبة التنافس الواسعة المصالح الاقتصادية البرجوازية فالمجتمع المدني حسب ماركس هو المجتمع البرجوازي الملئى بالصراع الطبقي و هو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة"إذ إن الدولة الرأسمالية عند ماركس ليست قوة مفروضة على المجتمع من خارجه و ليست هي واقع الفكرة الأخلاقية كما يقول هيغل لكن نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره اقتضت في النهاية ظهور قوة تقف فوق المجتمع و بالتالي فإن وجود الدولة في المجتمع البرجوازي يعني وجود مجتمع مدني و هنا يمكننا القول أن ماركس اعتبر المجتمع هو القاعدة التي تحدد البنية الفوقية لدولة.و يعتقد ماركس أن المجتمع هو البنية التي تحدث تغيير داخل النظام و يزول في مرحلة من مراحله.[2]

[1]-علي لقرع،المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي،مرجع سبق ذكره،ص16
[2]-غازي الصوراني،تطور المجتمع المدني و أزمة الوطن العربي،ط1،فلسطين،مركز دراسات الغد العربي،2004،ص40

ومن هنا نلاحظ الفرق بين ماركس الذي يؤكد على ضرورة ذوبان الدولة في المجتمع وهيغل الذي يؤكد على استيعاب الدولة للمجتمع المدني و يرى ماركس أن العمال هم الطبقة الفوقية التي يجب أن تسير المجتمع و تقود التغيير.

أنطونيو غرامشي

عرف غرامشي المجتمع المدني بقوله:"أن ما يمكن أن نفعله الآن هو تحديد مستويين رئيسيين للأبنية الفوقية أحدهما هو ما يمكن أن نسميه بالمجتمع المدني،أي مجموع الهيئات التي توصف عادة بأنها هيئات خاصة،و المجتمع الآخر هو المجتمع السياسي،و يقابل هاذين المستويين وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة الحاكمة في المجتمع كله من جهة ووظيفة السيطرة المباشرة التي تمارسها من خلال مؤسسات الدولة و حكم القانون من جهة أخرى.فالدولة لا بد لها من هيمنة فكرية و أخلاقية على الجماعات المعادية لها و تقود الجماعات الصديقة لها".و عليه و حسب غرامشي فإن مفهوم المجتمع المدني يدور حول الهيمنة،لقد أعطى غرامشي لمنظمات المجتمع المدني دورا حاسما في تمكين طبقة مستبدة اقتصاديا من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة ايديولوجية على مكونات المجتمع المدني بواسطة ما يسمى بحرب المواقع.و عليه نلاحظ اختلاف بين نظرة غرامشي عن نظرة كارل ماركس الذي اعتبر المجتمع هو البنية الفوقية الذي لا بد أن تتحكم في زمان الدولة و في المقابل اعتبر غرامشي المجتمع المدني صراع ايديولوجي بين الدولة و المجتمع السياسي و التنظيمات المشكلة للمجتمع.[1]

[1]-عادل رشيد،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر،مذكرة مقدمةلشهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة،2015/2014

الجدول رقم 1:نظرة بعض المفكرين للمجتمع المدني

المفكر	نظرته للمجتمع المدني
توماس هوبز	تنازل الأفراد عن حقوقهم بموجب عقد لصالح شخص معين يضمن حقوقهم
جون لوك	الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية بتعاقد ينتج عنه إنشاء حكومة تضمن حقوقهن و تنظمه في إطار قانوني
جون جاك روسو	تعاقد شخص مع جماعة تحت سلطة عامة تنقل الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية
هيغل	نشوء المجتمع المدني هو تعاقد بين الدولة و الأسرة،فالمجتمع المدني هو وسيط بينهما نتج عن عجز الأسرة في تلبية الاحتياجات
كارل ماركس	المجتمع المدني هو الصراع الطبقات و تنافس المصالح الاقتصادية البرجوازية فوجود مجتمع مدني ناتج عن وجود دولة في مجتمع برجوازي
أنطونيو غرامشي	اعتبر غرامشي المجتمع المدني صراع إيديولوجي بين الدولة و المجتمع السياسي و التنظيمات المشكلة للمجتمع

الجدول من إعداد الباحث

المطلب الثاني:المجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي المعاصر

يمكن تناول مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر من خلال التطورات المفاهمية التي وردت في الفكر السياسي الغربي المعاصر بفرعيه الأوروبي و الأمريكي.

يمثل الاتجاه الأوروبي العديد من المفكرين السياسيين من انجلترا و فرنسا و ألمانيا و أشهرهم: جون كين،ويليام لابيار،و كريشان كومار و بيتراند بادي و يورقن هابرماس و برنار لويس،حيث ساهم كل منهم في تقديم تعريف للمجتمع المدني حسب رؤيته.

***جون كين:**"هو مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تكون فيها أغلبية مركبة أو معقدة من الأفراد و الجماعات و الجمعيات و الحركات الاجتماعية و المبادرة المدنية"

***برنار لويس:**مفهوم المجتمع المدني يستعمل ضد السلطة السياسية وهو يمثل جزء من المجتمع يتموقع بين العائلة و الدولة يقوم على أساس تأسيس الجمعيات و الروابط من خلال حرية المبادرة،كما أن النشاط فيه يتم بطواعية مع السعي لتحقيق المصلحة العامة

***برتراند بادي:**ذهب إلى القول أن البناء التاريخي لمفهوم المجتمع المدني تمحور حول ثلاث مبادئ،اختلاف الفضاءات الاجتماعية الخاصة مقارنة مع المجال السياسي و المبدأ الثاني هو فردانية الروابط الاجتماعية التي تمنح للمواطنة قيمة أولوية أما المبدأ الثالث فيشير إلى أن العلاقات داخل المجتمع تكون أفقية بحيث تفضل المنطق الجمعوي في البناء الجماعي العام الذي يهمش الخصوصية لصالح الهوية الوطنية القومية.

***يورقن هابرماس:**"مجموعة الشبكات النشيطة في المجال السياسي العام الذي لا يقوم على الجهاز الإداري أو الحكومي كما لا يقوم على نظام السوق فالمجتمع المدني عنده يدل على القطاع خارج السوق و غير المؤسسي و خارج الدولة و جهازها[1]

فالمجتمع المدني غربي النشأة و شهد تطورات في تعريفه و مكوناته بتطور المجتمعات الانسانية و تطور الدولة

المطلب الثالث:مفهوم المجتمع المدني،وظائفه و خصائصه

أ)مفهوم المجتمع المدني

أ) تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية:

من المتعارف عليه هو نشأة المجتمع المدني حيث أجمع الباحثين على نشأته الغربية civisosielg مما شكل صعوبات في البحث عن دلالات لهذا المفهوم في اللغة العربية و مع ذلك يوجد تطابق في الاشتقاق اللغوي و بين المعن الاصطلاحي لهذا المفهوم لأغلب اللغات الغربية[2] و لكن من غير المفيد تتبع دلالات هذا المفهوم في اللغة العربية،رغم أن مصطلح المجتمع في اللغة العربية مشتق من الفعل جمع و تعني مكان الاجتماع.

[1]-علي لقرع،مرجع سبق ذكره،ص20-22

[2]-عزمي بشارة،المجتمع المدني دراسة نقدية:مع إشارة للمجتمع العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1992،ص64

ب)التعريف الإجرائي للمجتمع المدني:

عرف لاري دياموند المجتمع المدني على أنه:"حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة و الدعم الذاتي و الاستقلالية عن جهاز الدولة و يخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين و الالتزامات المشتركة[1]

و تشير موسوعة ويكيديا إلى أن مفهوم المجتمع المدني يشمل كافة الأنشطة التطوعية التي تقوم لتحقيق مصالح و أهداف مشتركة للمنخرطين فيها و تشمل العديد مكن المؤسسات غير الحكومية و غير الربحية مثل النقابات المهنية و المؤسسات الخيرية و المنظمات الدينية[2]

يرى ابراهيم أن المجتمع المدني يقتصر هلى المؤسسات"غير الإرثية و غير الحكومية"التي تنشأ من خدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها.[3]

التعريف الأكثر شيوعا لمفهوم المجتمع المدني هو الذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين إليه باعتباره "شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة،و تعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح و ذلك في اطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري و القبول بالتعددية و الاختلاف و ادارة سلمية للخلافات و الصراعات و بناءا عليه توجد عدة أركان لمفهوم المجتمع المدني

[1]-أوشن سمية،دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي،مذكرة ماجستسر في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010/2009،ص38

[2]-مجتمع مدني،ويكيديا،الموسوعة الحرة

[3]-سعد الدين ابراهيم،تأصلات في مسألة الأقليات،القاهرة،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية،الكويت،دار سعاد صباح،ص35

1)الفعل الارادي الحر:إن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم و ينظمون إليها طوعية بشروط صريحة أو ضمنية تتعلق بالسن و المهنة و التعليم..إلخ فيتم التوافق عليها و قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينظمون إليه فيما بعد

2) الاستقلالية عن الدولة: لا يعني استقلال منظمات المجتمع المدني انفصالها التام عن الدولة بل استقلالية نسبية .إذ أن التنظيمات تنشأ بمبادرات من الأفراد و التكوينات الاجتماعية و القوى،و يفترض أن تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية و الادارية و التنظيمية،زيادة لامتلاكها لهامش من حرية العمل لا تتدخل فيه الدولة

3) الركن التنظيمي –المؤسسي:فالمجتمع المدني يعتبر تنظيمات تشكلها الأفراد بحرية مثل الأحزاب السياسية خارجة السلطة و النقابات المهنية و العمالية ز جماعات المصالح و الجمعيات الأهلية و الاتحادات والروابط و النوادي و اللجان و المنتديات الاجتماعية،الفكرية،العلمية،الشبانية،الرياضية،إضافة إلى الحركات الطلابية و الهيئات الحرفية و المراكز البحثية غير الحكومية وغرف التجارة و الصناعة و المؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة[1]

4)الركن الأخلاقي:يتمثل في مجموعة القيم و المعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني سواء في إدارة العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الدولة و منها التسامح و القبول بالتعدد و الاختلاف في الفكر و الرؤى و المصالح فضلا عن الالتزام بقيم التنافس و التعاون و اللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة الصراعات و الخلافات و حلها.[2]

[1]-ابتسام حاتم علوان،واقع المجتمع المدني في الوطن العربي،مجلة كلية الآداب،العدد98،2011م،ص693-695
[2]ابتسام حاتم علوان،مرجع سابق،ص695

ب)وظائف المجتمع المدني:

يقوم المجتمع المدني بوظائف عديدة سواء كانت هذه الخدمات و الأنشطة التي يقوم بها موجهة للمجتمع أو أنها تنطوي على أهداف أوسع و أعمق مثل المشاركة بمعناها الشامل سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا .و هذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني و تتيح له فرصة مراقبة جميع البنى الاجتماعية بما فيها الدولة نفسها و ضبطها و تصحيح مسارها.إن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييرية شاملة و مستقلة عن الدولة.

يلعب المجتمع المدني دورا كبيرا في تحقيق المشاركة السياسية و مراقبة الحراك السياسي و الاجتماعي و المساهمة فيه بشكل فاعل.يسعى المجتمع المدني إلى الاصلاح و تصحيح الأخطاء الحكومية و المطالبة بتعديل السياسات من خلال التنبيه إلى أوجه القصور ووقف الممارسات التي تتعدى على حقوق الأفراد بالكشف عن الأخطاء و محاسبة الحكومة عليها.[1]

كما يقوم المجتمع المدني بوظيفة الوساطة و التوفيق لذا فهو يتحرك مباشرة للتأثير على عملية التشريع ووضع القوانين.و يهدف للوصول إلى نقطة اتفاق و التقاء بين الآراء المتعددة بهدف ضمان الاستقرار،كما يعمل على تقديم العون و المساعدة و القيام بخدمات خيرية اجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة و تختلف المساعدات من مساعدات مالية و أخرى خدماتية كبناء المستشفيات و المدارسو ذلك لأجل دعم الدولة و مساعدتها و حثها على القيام بعملية التنمية المحلية.

[1]- مركز هيردو لدعم التغيير الرقمي،دور منظمات المجتمع المدني وواقع مشاركتها في تنمية المجتمع،القاهرة،2015،ص10
http.hrdoegypt.org/wploads/2015/08-the-role-of civil-society.pdf

كما يقوم بالدفاع عن المطالب و المصالح الاجتماعية في وظيفة أساسية في عمل المنظمات المدنية حيث تقوم برفع التقارير و الحوار مع السلطات المعنية من أجل إيصال انشغالات المواطنين و مطالبهم.[1]

الجدول رقم 2:وظائف المجتمع المدني

المجال	وظيفة مؤسسات المجتمع المدني
في المجال السياسي	-تحقيق المشاركة السياسية -التنشئة السياسية للمواطنين -توجيه النظام السياسي و برامج التنمية
في المجال الاجتماعي	-الوساطة بين الدولة و المواطنين -القيام بمهام خيرية و اجتماعية -تقديم مساعدات مالية و خدماتية -الدفاع عن المصالح الاجتماعية و ايصال انشغالات المواطنين -محاربة الثالوث الأسود -التنشئة الاجتماعية و تشجيع العمل التطوعي
في المجال الاقتصادي	-تحقيق التنمية المستدامة -تحقيق التوازن الجهوي -توفير فرص العمل و تشجيع التنمية و الاستثمار

الجدول من إعداد الباحث

[1]- جان ديب الحاج،آفاق المجتمع المدني في الوطن العربي و تحديات العولمة،مجلة الفكر البرلماني،العدد18،2007م،ص171

ج)خصائص المجتمع المدني

يعتبر صموئيل هينتينغتون من بين الأوائل الذين حددوا مجموعة من الخصائص للتنظيمات و أتى بشيء جديد لقياس درجة التنظيم في أي تشكيلة اجتماعية أو مؤسسة حيث حدد مجموعة من الخصائص الواجب توفرها في المجتمع المدني[1]

و يمكن تلخيص أهم هذه الخصائص كما يلي:

1)الاستقلال

بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجمارك أو الأفراد أو تكون تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها فيؤثر ذلك على نشاطها و يحد من سلطتها.و يمكن قياسها من خلال الاستقلالية المالية و الاستقلالية التنظيمية.

2)القدرة على التكيف

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها وهناك ثلاثة أنواع من التكيف:التكيف الزمني،التكيف الجيلي،التكيف الوظيفي

3) التعقيد

يقصد بالتعقيد داخل المنظمات وجود هرمية في السلطة و تدرج المسؤوليات التنظيمية في الهيئات المشكلة للمنظمة وبالتالي لا بد للمجتمع المدني من تحقيق هذه الغاية في مختلف المناطق و البيئة التي تعمل فيها وذلك من خلال فروع لها تغطي المناطق المقصودة بالنشاط المدني لكسب التأييد و المساندة و ضمان البقاء و الاستمرار[2]

[1]-صامويل هنتنغتون،النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،ط1،تر:سمية فلو عبود،لبنان،بيروت،1993،ص22

[2]-المرجع نفسه،ص 22

4) التجانس

بمعنى عدم وجود قوى تداخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها ووجود أي صراع داخل المؤسسة يحل بطريقة سلمية وهذا دليل على تطور المؤسسة،وحلها بطريقة عنيفة دليل على تخلف المؤسسة.

ومنه يمكن القول أن المجتمع المدني مستقل عن إشراف الدولة و يتميز بالاستقلالية و التنظيم التقائي و روح المبادرة الفردية و الجماعية و العمل التطوعي و الحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة و الدفاع عن حقوق الضعفاء فهو مجتمع التضامن عبر شبكات واسعة من التنظيم المهني و الجمعياتي و هو مجتمع التسامح و الحوار و الحب و الاعتراف بالآخر و احترام الرأي المخالف و عليه يمكن القول أن المجتمع المدني هو الضامن لمسيرة التقدم الحقيقي و الدائم فقد حققت بعض المجتمعات تقدما اقتصاديا في ظروف تاريخية معينة.[1]

المطلب الرابع:المجتمع المدني في الفكر الإسلامي

مما لا شك فيه أن مفهوم المجتمع المدني نشأ و تطور في البيئة الغربية و لذلك يصعب على الباحثين نقله من البيئة التي نشأ فيها إلى بيئة مغايرة لها.

و عليه لا يمكن إغفال الاختلاف القائم و بشكل كبير بين الواقع الغربي و الاسلامي و هناك من الباحثين العرب من استخدم مصطلح المجتمع الأعلى بدلا من مفهوم للمجتمع المدني و العودة إلى المؤسسات الاسلامية التي لها تأثير على المجتمع و تعمل هذه المؤسسات على تقديم الخدمات و المساعدات الاجتماعية،و لذلك فقد طرح مفهوم المجتمع المدني عدة اشكاليات على المستوى الاسلامي لأن تكوين المجتمع

[1]-متروك الفاتح،المجتمع المدني و الديمقراطية و الدولة في الوطن العربي،بيروت،مركز دراسة الوحدة العربية،2000م،ص25-26

الاسلامي المحافظ لا يتوافق مع صيغة المفهوم الغربي و مع ذلك يبقى للمجتمع المدني أو المجتمع الأهلي مكانة في الإسلام كونه يقوم على مجموعة المرتكزات الشرعية منها:

-1- العدل:فالشريعة الاسلامية جاءت لمحاربة الظلم وتكريس العدالة وحفظ حقوق الناس و التأكيد على إعطاء لكل ذي حق حقه،قال الله تعالى في محكم تنزيله:"إن الله يأمر بالعدل و الإحسان و إيتاء ذي القربى و ينهى عن الفحشاء و المنكر والبغي بعضكم لعلكم تذكرون"/النحل:90/.و قال أيضا:"و السماء رفعها ووضع الميزان أن لا تطغوا في الميزان و أقيموا الوزن بالقسط و لا تخسروا الميزان"/الرحمن-7-9/

وقال كذلك:"و ممن خلقنا أمة يهدون بالحق و به يعدلون"/الأعراف 181/

ومنه فقد جاءت الأدلة كثيرة لتوضح أهمية العدل من كتاب الله و سنة نبيه.[1]

2)الشورى:من أهممت جاء به الاسلام مبدأ الشورى القائم على فتح المجال أمام الآخر للتعبير عن رأيه،فقد كان الرسول صلى الله عليه و سلم يشاور أصحابه في الكثير من المسائل التي تهم المسلمين في تسيير شؤون حياتهم وهذا ما جاء به القرآن الكريم.يقول الله تعالى:"و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر و أولئك هم المفلحون"/آل عمران 144/

و قال"و الذين استجابوا لربهم و أقاموا الصلاة و أمرهم شورى بينهم و مما رزقناهم ينفقون"/الشورى 38/

و لعل ما يميز الفكر الاسلامي هو قاعدة الشورى القائم على عدم الانفراد بالرأي و استشارة الرعية و السماح بإبداء رأيهم من خلال مجلس أهل الحل و العقد،فمنظمات المجتمع المدني بالمفهوم الغربي تحمل مبادئ تتعارض مع الواقع العربي حيث أكد الحبيب الجنحاني"على أن المفهوم مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي

[1]- ابتسام حاتم علوان،مرجع سبق ذكره،ص296

العربي الإسلامي .لم يبرزفي الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة و أنه لم يكن ضمن كثير من المفاهيم السياسية الغربية مثل الوطن و الدستور و الانتخابات التي تأثر بها ما يسمى برواد الفكر الإصلاحي العربي في القرن التاسع عشر"[1]

3) المساواة:تعتبر المساواة من أهم قواعد العمل التنموي و سر نجاحه حيث تسعى هذه القاعدة إلى تحقيق المنفعة العامة،وهي ما يعبر عنه حاليا بمصطلح التوازن الجهوي و يمكن اعتبارها قاعدة من قواعد المجتمع الإسلامي من خلال دعمها لعدم التفرقة استنادا لقوله تعالى"يا أيها الناي إنَا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"/الحجرات:13/

فالمساواة شرط مهم لتحقيق أهداف المجتمع و تحقيق تنمية محلية ناجحة و فعالة.

و يتوافق المجتمع المدني الإسلامي مع المجتمع المدني بمفهومه الغربي في العديد من الأمور ومع ذلك يوجد اختلاف أساسي بينهما و يكمن في أن مفهوم المجتمع المدني الإسلامي و بعكس مفهومه الغربي لا يعتبر نقيضا للمجتمع الديني و ذلك راجع للقيم التي تقوم عليها الشريعة الاسلامية.فالدين بمفهومه الاسلامي لا يعد وسيلة لفرض السيطرة و الهيمنة كما أنه لا توجد سلطة دينية في الاسلام تفرض سيطرتها على المجتمع و ذلك بعكس السلطة الدينية للكنيسة خلا القرون الوسطى والتي فرفت سيطرتها و سلطتها و تسييرها المطلق للمجتمعات الأوروبية و بشكل ظالم.

ففي الإسلام لا يوجد سلطة غير سلطة الموعظة الحسنة و الدعوة إلى الخير و النهي عن المنكر[2]كما يقوم المجتمع المدني الإسلامي على وجود و ضمان حق الاختلاف و التعددية بحيث يعترف الإسلام بفكرة تعدد الآراء و اختلافها و ذلك في جميع المجالات،إذ

[1]-الحبيب الجنحاني،مرجع سبق ذكره،ص18

[2]-عبد الحميد الأنصاري،نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني،مجلة المستقبل العربي،السنة الثانية و العشرون،العدد24،1999/7/2،ص108

عرف المجتمع المدني الاسلامي عبر مراحله التاريخية تعدد مؤسساته و تنظيماته المدنية كالجماعات المهنية و الفرق و المذاهب الفقهية و الطرق الصوفية و الجماعات السياسية.[1]

ونقول في الأخير أنه إذ كان مفهوم المجتمع المدني قد ارتبط بالفكر أو المفهوم الغربي فإن الشريعة الإسلامية قد جاءت بهذا المفهوم كنهج حضاري لحياة الأفراد و استقرار وكفالة المصلحة العامة و المصلحة الخاصة معا منذ حوالي أربعة عشر قرن من الزمن الخالي.

[1]-عبد الغفار شكر،المجتمع المدني و القيم الديموقراطية.في الأستاذ عبد الغفار شكر،الدكتور محمد مورو،المجتمع المدني الأعلى و دروره في بناء الديموقراطية،دار الفكر،بيروت،ط1،2003،ص123

المبحث الثاني*مـــــاهية التنمية المحلية

نظرا للتطورات التي يشهدها العالم في جميع الميادين أصبح الحديث عن التنمية شيء ملحا و ضروريا للتقدم نحو الأمام وهذا لا يكون إلا عن طريق مشاركة فعلية من أجل تنمية المجتمع المحلي و العمل على بذل كل الجهود للوصول إلى رفاهية المجتمع و تحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول:ظهور فكرة التنمية المحلية

ظهرت فكرة التنمية المحلية سنة 1944 حيث أكدت سكرتارية اللجنة الانتشارية لتعليم الجماهير في افريقيا على ضرورة تنمية المجتمع،ومن جهة أخرى أوصى مؤتمر كامبرج في سنة 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الظروف المعيشية و الاعتماد على المشاركة الشعبية المحلية،وفي 1954 أوصى مؤتمر أشردج الذي عقد لمناقشة المشكلات الادارية في المستعمرات البريطانية بأهمية تنمية المجتمع المدني.ثم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة و السعي إلى الرقي الاجتماعي المحلي و كسب مشاركة المجتمع المحلي و دعم مبادرته الذاتية،إضافة إلى الجهود الحكومية و تزامن مفهوم تنمية المجتمع مع مفهوم التنمية المحلية الذي ركز على الجانب الاقتصادي[1] لكن التنمية المحلية لم يكن لها صدى كبير إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث عرفت تحرر الكثير من الدول التي كانت خاضعة للاستعمار فبدأت في الالتفاف بفكرة التنمية المحلية و في سنة 1955 وجهت السكريتارية أول تقرير لها عن تنمية المجتمع المحلي و من ذلك الحين اعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي و خاصة في البلدان النامية كما قدم العديد من الباحثين و المختصين العديد من التعاريف التي تحدد مدلول إصلاح تنمية المجتمع

[1]-عبد المطلب عبد المجيد،التمويل و التنمية المحلية،الاسكندرية،الدار الجامعية،ص14-15

المحلي ليتم الاهتمام بعملية التنمية في المناطق الريفية و محاولة تحسين الخدمات و الصحة و التعليم فيها.[1]

فمن خلال ما سبق يتضح أن التنمية المحلية لها جذور تاريخية قديمة وقد عرف هذا المفهوم بمسميات قديمة بطول سردها إلا أن الملاحظ أن طرح فكرة التنمية المحلية كان ناتجا عن مختلف الحروب و الأزمات الدولة السياسية،الاقتصادية أو الأمنية عادت بالكثير من الدول لنقطة الصفر خاصة التي تعرضت للاستعمار في افريقيا و آسيا و عليه جاءت فكرة تنمية المجتمعات المحلية و ذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ولقد أعطت الأمم المتحدة أهمية بالغة لموضوع التنمية المحلية واعتبرتها ضرورية للوصول إلى التنمية الشاملة وهنا نلاحظ أن البحوث التنموية التي قامت بها نظريا حاولت تطبيقها على أرض الواقع و أكدت أنه لنجاح التنمية المحلية لا بد من توفر المراقبة و المتابعة المستمرة من طرف المتخصصين في مجال التنمية على مستوى المجتمعات المحلية.إلا أن البعض يؤكد على ضرورة انطلاق عملية التنمية من واقع الدولة المعاش بحد ذاتها و نجاحها في دولة أخرى لا يعني نجاحها في جميع كون اختلاف البيئة و الواقع من دولة إلى أخرى.

و في الأخير يمكن القول أن التنمية "عملية معقدة و شاملة تضم جوانب اقتصادية،اجتماعية و سياسية و ثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية و السوسيولوجية.[2]

[1]-كمال التابعي،تغريب العالم الثالث،دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية،القاهرة،دار المعارف،1993،ص20-22
[2]-سليمان الريشاني و آخرون،الأزمة الجزائرية،بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية،1996،ص179

المطلب الثاني:مفهوم التنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف المناطق وهي في ذلك تسعى إلى القيام بمشاريع و استثمارات و خلق فرص عمل حيث حظي مفهوم التنمية بأهمية كبيرة من قبل الباحثين حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها نذكر منها:

يرى تايلور:"أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يشير إلى مجموعة الطرق و الوسائل التي يمكن من خلالها الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة و التفاعل من أجل تحسين ظروفهم و أحوالهم الاجتماعية و الاقتصادية و هكذا يصبحون جماعات عمل فعالة و مؤثرة في برنامج التنمية الوطنية و يعرفها الدكتور صلاح العبد"تنمية المجتمع المحلي هي عملية تعبئة و تنظيم جهود أفراد المجتمع و جماعاته و توجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع.[1]

-عرفها الدكتور فاروق زكي:"التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي و السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي و تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجع المبادرة و المساعدة الذاتية و المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فاعلية.[2]

[1]-كمال التابعي،تغريب العالم الثالث،مرجع سابق

[2]-مصطفى الجندي،الإدارة المحلية و استراتجيتها،الاسكندرية،منشأة المعارف،1987،49

-تعريف محي الدين صابر:"مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية و هذا الأسلوب يقوم على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة.[1]

المطلب الثالث:مبادئ التنمية المحلية

-1- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة:يقصد بها الموارد الطبيعية و الطاقة البشرية المتوفرة حيث تعود هذه القاعدة بالنفع الاقتصادي الكبير في التنمية المحلية في تساعد في تحسن سير المشاريع نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد و بالتالي تكون حرية و استقلالية أكثر في التخطيط و التنفيذ.[2]

-**2- مشاركة أفراد المجتمع المحلي:**فتنميتهم والمساهمة في تحسين الظروف المحيطة بهم يعتبر مبدأ رئيسي لقيام عملية التنمية بزيادة الوعي و التحسيس بأهمية العمل لتحسين حياتهم الاقتصادية و الاجتماعية،و توجيههم نحو حاجات جديدة و تدريبهم على استعمال وسائل حديثة و عادات اقتصادية جديدة فإشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية يحقق الأهداف المرجوة بإقناعهم بضرورة التغيير و الاتجاه نحو مشاريع تنموية جديدة.[3]

-**3- مشاركة الجهات الحكومية في العمل التنموي:لا** تكفي مشاركة أفراد المجتمع المحلي لوحدها بل تستوجب تدخل الجهات الحكومية أيضا و الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء ماديا أو التخطيط أو الخبرة و تنفيذ هذه المشاريع و توفير كل ما يستلزم العمل التنموي و تعجز عنه و عن توفيره الجهات المحلية.

[1]-عبد المطلب عبد المجيد،مرجع سبقذكره،ص184

[2]-محمد خشمون،مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية ،دراسة ميدانية على مجالس بلديات قسنطينة،أطروحة دكتوراه،قسم علم الاجتماع،جامعة منتوري قسنطينة،2011/2010،ص104

[3]-زكية أكلي-فريدة كافي،التنمية المحلية في الجزائر.قراءة لنهوض بمقومات و تجاوز العوائق،مجلة اقتصاديات .....و الأعمال jfpe،المجلد 1،العدد1،المركزالجامعي عبد الحميد بوصوف-ميلة-الجزائر،مارس،2017،ص97

4- توافق العملية التنموية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي:حيث تكون أولوية للمشاريع التي تلبي حاجات الساكنة المحلية المستعجلة،حيث أن اشباع هذه الحاجات يزيد كمن ثقافتهم و يحفزهم من أجل دعم المشاريع الأخرى و بذلك تلبي حاجاتهم وتنقص معاناتهم و تحل مشاكلهم،إضافة إلى أن توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي يؤدي إلى نجاح البرامج التنموية و بالتالي تزيد من القدرة على النهوض بالتنمية و الالتفاف حولها و تحقيق الربح.[1]

5- توظيف القيم و التطورات القائمة في المجتمع:تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسي في التنمية المحلية حيث يمكن للقيم و التطورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية كما يمكن أن تشكل حافزا و عاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات إذ تم حسن استغلالها و أخذها بعين الاعتبار و عند انجاز أو تخطيط أي مشروع من المشروعات التنمية المحلية.فلطالما لعبت الخصوصيات دورا حاسما في انجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع وذلك و باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي أسلوب اجتماعي و اقتصادي.[2]

6- التقويم:يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي لها يمكنه من إمكانات التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها و أهم الصعوبات التي تواجهها و ذلك ما يسهل و يسرع التدارك و العمل الفوري على ايجاد الحلول كما يوضح التقويم مدى التغيير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية

إن هذه المبادئ مهمة جدا عند الاهتمام بالعملية التنموية على المستوى المحلي و الأخذ بها سيؤدي إلى الحصول على النتائج المرجوة الملموسة و تلقي الرضى و القبول الشعبي لها.

[1]-حنان زعرور – سمية موساوي،المشاركة الاجتماعية و التنمية المحلية،الملتقى الوطني الثاني حول التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية،جامعة برج بوعريريج الجزائر،7-8/مارس/2015

[2]-محمد خشمون،مرجع سابق،ص105

-7- الاسراع بالنتائج الملموسة المادية:و فيه نجد أن بعض العاملين في مجال التنمية المحلية يركزون على الخدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية و المشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع التي تلبي الحاجات الضرورية و الابتعاد عن المشاريع ذات التكلفة و الزمن الطويل.[1]

المطلب الرابع:أهداف التنمية المحلية ومعوقاتها

أ/ أهداف التنمية المحلية:تسعى التنمية المحلية إلى معالجة المشاكل الاجتماعية و رفع مستوى المعيشة و تهيئة مقومات الحياة لإحداث التغيير الاجتماعي و قد تعددت تصنيفات أهداف التنمية المحلية باختلاف وجهات النظر.إلا أنه يمكن تصنيفها إلى أهداف مادية و أهداف معنوية و نذكر الأهداف كما يلي:

1)إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو الهدف الرئيسي الذي تناضل من أجله الشعوب ويكون ذلك بقيام الدولة بدورها العادل في هذا الميدان و توفير الخدمات العامة في مختلف الميادين من خدمات صحية،تعليمية،ثقافية،اجتماعية،زراعية،اتصالات،طرق و غيرها.

2)تحقيق الذات و الشعور بالانتماء:لا تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق الهدف المادي فقط بل تتجاوزه للوصول إلى الهدف المعنوي و يؤثر ذلك في التنمية المحلية لأنها مرتبطة بسلوك الإنسان و تغيرها نحو الايجاب.و تحقيق الذات يجعل المواطن يشعر بالانتماء إلى المجتمع المحلي و ذلك يكسب المواطن المبادرة في حل المشاكل وتعوده على تحمل المسؤولية الاجتماعية.

3)تقليل التفاوت بين الأفراد:و يكون بالتوزيع العادل لدخول و الثروات ونصيب الفرد منها.بحيث يجب تحقيق نمو متوازن يراعي الكفاءات الاقتصادية في توزيع الموارد و

[1]-زكية أكلي،فريدةكافي،ص98

التكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية،كما يجب التركيز على المناطق الريفية للحد من النزوح الريفي نحو المدن من خلال الاستثمارات و مشاركة القطاع الخاص و التوزيع العادل في أعباء التنمية و مكاسبها يؤدي إلى انعكاسات ايجابية على المناطق بشكل عام و على الأفراد المحليين بشكل خاص و يخلق من مجتمع خال من الطبقية.[1]

كما أن القضاء على التفاوت في توزيع الدخول و الثروات سيؤدي إلى التماسك الاجتماعي و رفع معدلات الثقة بين الأفراد و الحكومة أو ممثليها مما يؤدي إلى احتضان التنمية من طرف الأفراد و تشجيعها و المشاركة فيها و دعمها بالإمكانات المتوفرة.[2]

4)زيادة الدخل المحلي:إن استثمار الإمكانات البشرية المادية و المحلية بما في ذلك موارد مالية ومائية و سياحية و طاقوية و طاقات بشرية و غيرها من الامكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة،و يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي أو الوطني و الذي يعتبر مهم جدا في العملية التنموية و محركها الأساسي.لأن بناء على تلك المداخيل يمكن زيادة و نقصان الدخل المحلي يتأثر بمدى توفر رؤوس الأموال و الكفاءات اللازمة .

5)الرفع من مستوى المعيشة:إن الرفع من مستوى المعيشة هدف كل تنمية و ذلك بتنشيط و توزيع موارد و طاقات المجال الجغرافي مما يحدث تغيير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة و تطور البيئة الحياتية اليومية و تحسين مستوى الخدمات.[3]

[1]-بلقليل نور الدين،أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة و باتنة،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2019/2018م.

[2]- بلقليل نور الدين،أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة و باتنة،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2019/2018م.

[3]-نائل عبد الحفيظ العواملة،إدارة التنمية-الأسس-النظريات-التطبيقات العلمية،دار وهران للنشر و التوزيع،عمان-الأردن،ط1،2010م،ص155

أهمية التنمية المحلية

في معظم الدول النامية يمكن أن تساهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية الوطنية بتوفير وسائل الاتصال بين المجتمع و التخطيط القومي مما يسمح بالتأثير المتبادل،كما تساهم بعض برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المستعصية على المستوى الوطني مما يجعل الموارد القوية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة أي أن التنمية المحلية ترفع جزء من العبء عن كاهل الدولة.فتجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع و هذا يمهد لتخطيط الواقعي للتنمية محليا.[1]

تحسين الظروف و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع المحلي مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية و المجتمع القومي و المساهمة الفعلية من جانب المجتمعات في التقدم و زيادة القدرات و الخبرات و معارف الأفراد عن طريق التكوين في المجتمع المحلي و البيئة التي تدور فيها عملية التنمية و توفير المناخ المناسب للتنمية،مثل معرفة حقوق وواجبات الفرد وشعوره بمدى تأثيره في العملية التنموية.[2]

[1]-أحمد مصطفى خاطر،تنمية المجتمع المحلي،الاسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1999،ص234

[2]-خنفري خيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،2011/2010م،ص28

ب- معوقات التنمية المحلية

-1- معوقات مرتبطة بالأفراد المحليين:

إن نقص الوعي الاجتماعي و السياسي لدى الأفراد المحليين و ارتفاع نسبة الجهل و الأمية بين الأفراد المحليين يمكن اعتبارها من أهم المعوقات التي تواجه المشاركة خاصة إذا مر الأفراد المحليين بخبرة سيئة أثناء المشاركة في إحدى المشروعات نتيجة اللامبالاة و الأنانية في التعامل لدى بعض الأفراد.[1]

-2- معوقات مرتبطة بالقيادات المحلية:

يتمثل في توتر العلاقة بين الأفراد و القيادات المحلية و التي يتسبب في فقدها للقدرة على اقناعهم و توجيههم للمشاركة في مشروعات التنمية المحلية،خاصة إن كانت هذه القيادات ديكتاتورية مما يحول دون مشاركة الأفراد و عدم قدرة القيادات المحلية على توعية المواطنين و حثهم على المشاركة بفاعلية في إنجاح التنمية المحلية يربك المشاركة و يمنعها من تحقيق أهدافها خاصة و إذ تزامن ذلك مع عدم قدرة القيادات المحلية على الوفاء بوعودها أو حتى اهتمام هذه القيادات و إعطاء أولوية مصالحها الشخصية و السعي لتحقيقها على حساب مصالح الأفراد المحليين و المصلحة العامة للمجتمع.

-3- المعوقات الاجتماعية:

تتمثل المعوقات الاجتماعية في وجود العديد من المظاهر التي تحول دون تحقيق التنمية و تتمثل في وجود العوائق القبلية التي تعيق مشاريع التنمية و كذلك وجود الإثنيات الموجودة داخل المجتمع خصوصا في دول الجنوب أو ما يسمى بدول العالم الثالث لما تفرضه مشاكل القبليات و التعصب لجهة أو منطقة لعرقلة المشاريع أو السعي

[1]-منال طلعت محمود،التنمية و المجتمع،دراسة في التنمية الاجتماعية،الاسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،2001م،ص284

لتحقيق مصالحهم الشخصية و هذا ما يؤدي إلى الوقوف ضد التغيير الايجابي خاصة في المناطق الريفية المحافظة على عاداتها وتقاليدها.[1]

-4- المعوقات الطبيعية:

تتسبب الظروف الطبيعية في العديد من المشاكل التي تعيق عملية التنمية،على سبيل المثال الكوارث الطبيعية التي تصيب الكثير من المناطق على مدار السنة و التي تعطل برامج التنمية بالإضافة إلى أن هناك بعض المناطق البيئة تعيق فيها العمل التنموي كوجود الجبال و انتشارها في هذه المناطق.

-5- المعوقات الخارجية:

وهي معوقات مرتبطة أساسا في نمط العلاقة الدولية بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة و المتمثلة في التبعية المالية و الصناعية و التكنولوجية وكذلك الاستعمار و المديونية الخارجية و العولمة،بالإضافة إلى التراكمات الناجمة عن التخلف كلها عوامل تعيق التنمية و تجدر الإشارة إلى أن المفهوم ينطبق على الفترة التي باشرت فيها غالبية المجتمعات النامية بالأخذ بسياسات التنمية المخططة أي منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن.[2]

[1]-عبد الهادي الجوهري و آخرون،دراسات في التنمية الاجتماعية،الاسكندرية،المكتب لجامعي الحديث،2001،ص67

[2]-ونية رابح أشرف،معوقات التنمية المحلية(دراسةميدانية في ولاية سكيكدة)،أطروحة ماجيستير في علم اجتماع التنمية،جامعة قسنطينة،1998/1999م،ص19

خـــــــــلاصة الفصل

تعددت تعاريف المجتمع المدني و التنمية المحلية بتعدد وجهات نظر و تصورات ايديولوجية لكل باحث فبرغم من النشأة الغربية للمفهوم لم يستطع المفكرين الأوربيين التأسيس لمجتمع مدني واضح المعالم فكل عرفه وفق واقعه المعاش و حاجته الملحة لوجوده و هناك من جعل دوره نتيجة الحاجة لتنظيم كنظريات العقد الاجتماعي و آخر نظر إليه كحلقة تلعب دور الوسيط كهيجل،في حين رأى غرامشي ضرورة تواجد المجتمع المدني مع المجتمع السياسي بشكل متوازي لضمان الاستقرار وفق الصراع الايديولوجي الذي يفرضه نفسه و جعله فضاءا لصراع و تطور هذا المفهوم في الفكر السياسي الغربي المعاصر بفرعيه الأوروبي و الأمريكي كجون كين وبرتراند بادي،و تطور بتطور الدولة والمجتمعات الانسانية و تميز بالعديد من الخصائص و في ظل هذا الاختلاف في التأصيل وجب على المفكرين العرب ايجاد مفهوم يتوافق مع الواقع السياسي و الاقتصادي مع مراعاة الهوية الاسلامية و القيم و المرتكزات التي يتميز بها كالعدل و الشورى و المساواة.

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني من حيث طبيعة عمله بالطوعية في الانضمام و الجانب الخيري في النشأة خصوصا بظهور فكرة التنمية حيث حاول الكثير من الباحثين ايجاد علاقة تفاعلية بين التنمية و كذلك تزايد اهتمام الباحثين بهذا الموضوع خصوصا في الدول حديثة الاستقلال في ظل هذه الجدلية القائمة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية.

حاولنا من خلال هذا الفصل التعريف بموضوع المجتمع المدني و التنمية المحلية في اطارها المفاهيمي و النظري و التطرق إلى أهم النقاط في هذا الموضوع.

الفصل الثاني
المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر

تمهيـــــــد

يعتبر المجتمع المدني من الأساليب الحديثة لتنظيم المجتمعات،عرف ظهوره وتطوره في الدول الأوروبية ليعرف بعدها انتشارا في الأقطار العربية و يرجع سبب هذا الانتشار إلى التحرر من الحكومات المستبدة التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية تحت ما يسمى بالشرعية الثورية،و الحديث عن هذه التنظيمات في الجزائر يقودنا إلى الرجوع إلى التاريخ ومعرفة طبيعته وحقيقته و أشكال الممارسة انطلاقا من فترة وجود الاستعمار الفرنسي على الأرض الجزائرية وصولا إلى اقرار التعددية السياسية بحيث أصبح المجتمع المدني الجزائري دور هام في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي لذلك اهتمت الدراسة في هذا الفصل إلى التطرق إلى تطور كل من المجتمع المدني و نموذج التنمية المحلية في الجزائر ومحاولة تقييم مكانته و معرفة مختلف التحديات التي واجهته و مدى فاعليته و مجالات عمله كل هذا في اطار سعيه لتحقيق التنمية المحلية و النهوض بالمجتمعات المحلية و العمل على رفع مطالبها و تلبية حاجاتها.

المبحث الأول:تطور المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر

أ)- المجتمع المدني أثناء فترة الاستعمار

منذ احتلال الجزائر سنة 1830 سعت فرنسا إلى فرض احتلال استيطاني و إنهاء كيان الدولة الجزائرية،و القضاء على البنية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري.

و بهذا فقد اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية الأولى من الاحتلال و نظرا لحاجة الأفراد للتنظيم و التضامن و الحفاظ على الهوية الوطنية الاسلامية فقد عادت معظم التنظيمات للظهور و لجأ الشعب إلى إحياء المؤسسات القبلية لمواجهة المستعمر.[1]

و الملاحظ أن الكثير من الجمعيات التي نشأت كانت تحت مسميات اسلامية عاكسة بذلك تمسك الشعب الجزائري بعقيدته بالرغم من عمل المستعمر الفرنسي على تغيير النسق الاجتماعي الذي كان متماسك نتيجة التضامن،فظهرت جمعيات ذات نزعة وطنية للوقوف في وجه المستعمر و تأسيس حركة الأخوة الجزائرية في 1922/1/23.[2]و تأسيس جمعية العلماء المسلمين في 1931/5/5 بزعامة الشيخ عبد الحميد بن باديس بدعوتها للشعب الجزائري بالتمسك بالقضية الوطنية و المحافظة على الهوية العربية و علوم الدين و تثقيف الطلاب.[3]

---

[1]-نادية بونوة،دور المجتمع المدني في وضع و تنفيذ السياسات العامة-دراسة حالة الجزائر 2009/1989،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم الانسانية ،جامعة باتنة،2010/2009،ص119

[2]-بن يحيى فاطمة وعمر طعام،واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري،مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية،العدد 11 جوان 2015،جامعة الوادي،ص204

[3]-فهيمي توفيق محمد مقبل،عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح و النهضة في تاريخ الجزائر الحديث https://www.edu.jo/dowmload/research/members/306 20 64%d8%a3.%d8%af.pdfص-ص8-9،تاريخ التصفح،2020/6/21

ب)- المجتمع المدني أثناء فترة الأحادية الحزبية

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 مرت بمرحلة انتقالية عملت على ايجاد الحلول للمشاكل المترتبة عن الاحتلال الفرنسي و ما خلفه من نقص الاطارات و امتدت هذه المرحلة من الاستقلال إلى سنة 1989 و تتجسد في حكم حزب الواحد هو حزب جبهة التحرير الوطني و سيطرته على كافة النشاطات و رفض القيام بأي نشاط لغيرها[1]وبهذا اعتبرت الدولة في هذه الفترة قيام المجتمع المدني و منظماته بأي عمل دون مراقبة تهديد لسلامة النظام و توجهات الثورة الاشتراكية فوضعت تحت رقابة الادارة و الحزب[2] و مع ذلك ظهرت بعض تنظيمات المعارضة لتوجهات النظام.

و قد فرض نظام حكم الأحادية على هذه التنظيمات ومنع قيامها بأي نشاط خارج سيطرة الحزب الواحد،وورد ذلك في القوانين حيث يجعل مرسوم 1964 كل نشاط جمعوي تحت وصاية الادارة من حيث التأسيس و النشاط ثم جاء الأمر رقم 79-71 في 1971/3/12 و المعدل بالأمر رقم 21-72 في جوان 1971 الذي يسمح بتأسيس الجمعيات بشرط الحصول على الاعتماد من السلطات المحلية و من وزارة الداخلية.[3]

[1]-غنية إبرير،دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010/2009،ص87

[2]-بن عودة العربي،اسهامات وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني :دراسة التجربة الجزائرية دراسة وضعية تحليلية،مذكرة ماجيستير في علوم الاعلام و الاتصال،الجزائر،جامعة يوسف بن خدة،2006،ص160

[3]-عبد النور ناجي،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية،الجزائر،مديرية النشر لجامعة قالمة،2006،ص197

ت)-المجتمع المدني أثناء فترة التعددية الحزبية :

عاشت الجزائر أزمات شملت كافة المستويات حيث عطلت الكثير من المشاريع التي كانت قيد التأسيس سنوات السبعينيات على المستوى القاعدي لكن الذي أغفلته السلطات في تلك المرحلة البناء السياسي و الاجتماعي المتمثل في تحسين المستوى المعيشي للأفراد الذي كان المطلب الأول للجزائريين،و لهذا كان من الضروري إعادة النظر إلى القوانين و التشريعات بخصوص صيانة الحقوق و حفظها بالإضافة إلى الحق في تأسيس الجمعيات حيث شهدت فترة ما بعد الاستفتاء للتعديلات الدستورية نمو متزايد لتنظيمات المجتمع المدني[1] فشهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد المنظم للعمل الجمعوي الصادر في 1990/4/4 تحت رقم 90-31.بحيث تفاقم عدد الجمعيات الوطنية و المحلية.إن هذه القفزة في زيادة عدد الجمعيات تعكس التحولات الكبرى التي عرفتها الجزائر بالتخلي عن النظام الاشتراكي و الاتجاه نحو النظام الرأسمالي بعد التحرك العنيف لمختلف شرائح المجتمع و خاصة أحداث 5 أكتوبر 1988 و إعلان دستور 3 فيفري 1989 و تكريس التعددية في الجزائر وقيام المجتمع المدني لتظهر العديد من التشكيلات منها الجمعيات و المنظمات الأهلية،الجمعيات الثقافية،الجمعيات الاجتماعية،التنظيمات الطلابية،و النقابات العمالية. و عرفت الحركة الجمعوية كم هائل من الجمعيات [2]كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]-صالح زياني،الانفتاح السياسي في الجزائر و معظلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية،دفتر السياسة و القانون،الجزائر،عدد خاص،أفريل 2011،ص314

[2]-خيرة و يني،دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي،ورقة قدمت في ندوة حول:دور المجتمع المدني في دعمالمسار الديمقراطي في الجزائر،جامعة الجزائر،7-2011/9/8

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
عدد الجمعيات	86	12	81	151	135	92	63	70	74

ب)الإطار القانوني لعمل المجتمع المدني في الجزائر:

سنتطرق إلى الاطار القانوني لعمل المجتمع المدني الجزائري خلال مرحلتين،كل من مرحلة الحزب الواحد و مرحلة الانفتاح على النحو التالي:

أ-مرحلة الحزب الواحد:

تختلف القوانين باختلاف المراحل فقانون الجمعيات الفرنسي الصادر بتاريخ 1901/7/5 كان مرجعا أساسيا لقانون الجمعيات بعد الاستقلال ،فشهدت سنة 1971 إلغاء القوانين الفرنسية المعمول بها لتعارضها مع السيادة الوطنية لتظهر بعدها قوانين للجمعيات بصبغة اشتراكية أهمها:

الأمر الصادر 1971 رقم 79/71،ليليه الأمر المعدل رقم21/72 المؤرخ في 1972/6/7 الذي حاصر العمل الجمعوي وحطه تحت الرقابة المركزية[1]

و مع تزايد المشاكل الاجتماعية قامت السلطات بالمصادقة على القانون رقم 15/85 في عام 1987 المتعلق بالتنظيمات غير السياسية و بقيت التنظيمات خاضعة من خلال

[1]-عروس الزبير،التنظيمات الجمعوية الواقع و الآفاق،منشورات anepرقم 13،2005،ص18

رقابة الادارة عليها و استمرت إلى حين صدور القانون رقم 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 و القائم على التعددية.[1]

ب-مرحلة الانفتاح:

مع بداية التسعينات ظهرت قوانين تكرس حق انشاء الجمعيات في مجالات متعددة و أزاحت العقبات و العراقيل الادارية و البيروقراطية و حددت القواعد القانونية لحماية مبدأ انشاء الجمعيات من بينها قانون رقم 31/90.الذي منع مفهوم جديد لجمعية حيث جاء في المادة 2 منه"هي عبارة عن اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها و يجتمع في اطارها اشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي بهدف غير مربح أو ذو فائدة مالية.[2]

و عليه قد فتح قانون الجمعيات سنة 1990 المجال لتكوين الجمعيات في مختلف المجالات لنشهد بعد سنوات قانون جديد رقم 6/12 عام 2012،حيث حدد هذا القانون العديد من الشروط لتأسيس الجمعيات.

المطلب الثاني:نموذج التنمية المحلية بالجزائر

تعتبر الجزائر من أهم دول العالم الثالث التي أعطت لموضوع التنمية اهتماما كبيرا باهتمامها بالبرامج التنموية و التي تسعى للاستجابة لمتطلبات الساكنة المحلية و تحسين الأوضاع المعيشية بوضع مجموعة من المخططات الوطنية و الاهتمام بالركائز الأساسية لنجاح التنمية المحلية و فعاليتها حيث كان هذا النجاح مشروطا بتدخل الدولة و تحطيطها و سعيها لتحقيق التوازن الجهوي من جهة و المشاركة الشعبية و إعطاء نوع من الصلاحيات للجهاز الاداري المحلي كونه قريب من المواطن والأدرى بما يحتاج من

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد 53،القانون رقم 90/31،المؤرخ في 1990/12/4،ص 1686

[2]-حساني خالد،المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية و الممارسة العملية،مجلة الفقه و القانون،2013/1/1،ص6

جهة أخرى.و لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى تجربة التنمية المحلية.وهو كالتالي:

أ-سياسة التنمية المحلية في الجزائر

-1- المخططات القطاعية للتنمية:أصبحت ادارة شؤون المواطن معقدة لدرجة أنه كان لابد من العمل بمبدأ اللامركزية بمنح الولاية صلاحيات في اعداد المخططات التنموية على المستوى المحلي "و يعكس مخطط الولاية المدى المتوسط للبرامج و الوسائل و الأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة و الجماعات المحلية قصد ضمان تنمية اقتصادية اجتماعية و ثقافية."[1]

-2- المخططات البلدية للتنمية:هي مخططات تتم على مستوى البلدية باستخدام وسائل قانونية و مالية للقيام بالعملية التنموية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي هي مخططات محركة للتنمية على المستوى المحلي.و يأخذ برأي البلدية في أي عمل تنموي لتسهيل امكانية اجراءه و تمويله من قبل الدولة و معرفة الآثار المترتبة عنه.[2]

و عليه تقوم التنمية المحلية في الجزائر على مجموعة من الركائز يمكن تلخيصها كما يلي:

-1- التخطيط:بدأ مفهوم التخطيط للتنمية في الجزائر يتجسد على أرض الواقع بعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال حيث كانت الأهداف الأساسية للتخطيط الجزائري تغيير أو قطيعة مع النموذج الاقتصادي الاستعماري و التوجه نحو السوق الداخلي و الاهتمام بالفلاحة و بدأ إعطاء نموذج التنمية الجزائرية استنادا على نصوص رسمية أهمها ميثاق

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون 09/90 المؤرخ في 1990/4/7،المنفلق بالولاية الجريدة الرسمية،العدد 15،1990/04/11،المادة 60

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم 380/81 المؤرخ في 1981/12/26"صلاحيات البلدبة والولاية و اختصاصها في قطاع التخطيط و التهيئة العمرانية"الجريدة الرسمية،العدد 52،1981/12/29،المادة3

طرابلس وميثاق الجزائر وكانت أو خطوة لبناء بعد هذه المرحلة تطبيق المخطط الثلاثي الذي تبعته بعد ذلك سلسلة من المخططات.

-2- الاعتماد على الإمكانات الوطنية:إن الجزائر وبحرصها على استقلالها السياسي ركزت على ضرورة الاعتماد علة الامكانات الوطنية بشكل أساسي محاولة تجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع.و تجنب المساعدات الاجنبية المؤدية إلى التبعية و جلب الأزمات لينتشر التأميم إلى عدة قطاعات مثل تأميم الأراضي الزراعية،تأميم المناجم،تأميم البنوك وكان ذلك من أجل بناء ركائز اقتصادية للدخول في عملية تنمية وطنية.[1]

-3- التوازن الجهوي:شكلت سياسة التوازن الجهوي •محورا رئيسا في سياسة التنمية و استراتجيتها الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر،وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا بتحقيق عدالة اجتماعية،ولكنه كلام يبقى حبر على ورق فالملاحظ للسياسة التنموية في الجزائر يدرك الفجوة بين المناطق الواقعة في الجنوب و المناطق الشمالية.[2]

-4- اللامركزية:التنمية المحلية ليس بالشيء السهل لو نظرنا إليها بالمنظور الاقتصادي فالمناطق تختلف متطلباتها نظرا لاتساع مساحة الجزائر،و هنا يدرك صانع السياسة المحلية في الجزائر صعوبة وضع برامج تلامس الواقع المعاش لكل منطقة.وهذا يأتي إلا من خلال جهاز إداري قادر على حصر بعض المناطق من خلال تسهيل عملية أخذ القرار و تقريب السلطات المركزية من المواطن على المستوى المحلي دون الحاجة لرجوع إلى الهيئات العليا في البلاد باتخاذ المبادرة علة مستوى الجماعات المحلية،هذه الأخيرة التي عرفت اصلاحات من خلال تكريس اللامركزية الادارية في الجزائر ووضع برامج

[1]-رزين عكاشة،تجربة التنمية المحلية في الجزائر،مجلة المنتصرية للدراسات العربية و الدولية،العدد 51

[2]-أحمد شريفي،تجربة التنمية المحلية في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية،العدد 40،2009،ص6

•أصبح التوازن الجهوي مشكلا حقيقيا لا بد من السلطات المعنية أخذ الأمر بعين الاعتبار و بجدية و محاولة ايجاد الحلول لهذه المشكلة و معالجتها لتضمن نوع من التوازن بين الشمال و الجنوب و تلبي الاحتياج المحلي و تحقق نوع من الرضى لكل المناطق

تتلائم و طبيعة النظام الاداري الجديد خصوصا نهاية التسعينات و تجلى ذلك من خلال البرامج التنموية.[1]

ب-مراحل تطور برامج التنمية المحلية بالجزائر:

-1- مرحلة التخطيط 1967-1989:

يمثل التخطيط بالنسبة للجزائر وسيلة النهوض الوطني حيث يدخل ضمن نموذج التنمية في الجزائر،و بدأ تجسيد التخطيط على أرض الواقع سنة 1967 و لم يكن ذلك ممكنا قبل ذلك بسبب انعدام الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة القدرة على التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية من جهة و حداثة استقلال الدولة الجزائرية من جهة أخرى،و التخطيط هو سلاح التغلب على المشاكل الموروثة من الاستعمار و هو أداة مناسبة لتحقيق التنمية حيث ركزت المخططات الوطنية على القطاع المنتج و قاع الخدمات و قطاع البنية الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية.[2]

و قد باشرت الدولة الجزائرية بتطبيق هذه المخططات على المدى الزمني المتدرج كما يلي:

*المخطط الثلاثي 1967-1969 *المخطط الرباعي الأول 1970-1973

*المخطط الخماسي الأول *المخطط الخماسي الثاني

-2- مرحلة اقتصاد السوق:مع مطلع الثمانينيات بدأت عملة التحول نحو اقتصاد السوق و التي باشرت الجزائر من خلالها بمجموعة من الاصلاحات:

- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية سنة 1982

[1]-عادل رشيد،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر،مرجع سبق ذكره،ص46
[2]-رزين عكاشة،مرجع سبق ذكره،ص253

- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الادارية المحلية سنة 1984

- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية سنة 1989.

كل هذه الاصلاحات كانت بهدف تحسين مستوى الأداء الاقتصادي على المستوى الوطني و المحلي،و مع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة و بداية تحول في مسار الدولة في كافة الأصعدة تميز بأزمة عميقة و صعوبات كبيرة.و بعد عودة الاستقرار الأمني و لمواجهة هذه الصعوبات سنة 1997 شرعت الدولة في تطبيق و تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية ابتداء من عام 1989

أ- البرامج العادية:بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دج.

ب- برنامج الانعاش:يغطي الفترة الممتدة بين 2001-2004 بغلاف مالي قدره 525 مليار دج منها 114 مليار دج للتنمية المحلية

ت- برنامج دعم النمو:بلغ حجمه الاستثماري حوالي 9000 مليار دج خصص 190.5 مليار دج للبرامج المحلية[1]

المطلب الثالث : مؤسسات المجتمع المدني و دورها في التنمية المحلية

مؤسسات المجتمع المدني عبارة عن أشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية،الاقتصادية و السياسية التي تدافع عن مصالح أعضائها و تؤثر في صنع التغيير و تعمل باستقلالية عن الدولة و تقبل الاختلاف بالوسائل السلمية وهي أداة لرسم السياسة العامة و عليه الطابع المؤسساتي هو الأساس الذي تقوم عليه هذه التنظيمات[2] و من بين هذه المؤسسات:

[1]-أحمد شريفي،مرجع سبق ذكره،ص12-13

[2]-كريم بركات،مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان،مذكرة تخرج،جامعة الجزائر،2005،ص42

أ)الأحزاب السياسية و الجمعيات:يستبعد الكثير من المفكرين الاحزاب السياسية من قائمة المجتمع المدني وبعضهم الآخرين ضمن عناصره نظرا لدوره في صنع القرار السياسي[1] فهي تساهم في المعارضة لنظام القائم وتحقيق القوة .فالحزب السياسي اليوم اصبح له مهمة في تجسيد الرقابة على الدولة ولم يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية والتنشئة والتنمية السياسية وترقية حقوق الانسان وبالتالي تعتبر الاحزاب السياسية مؤسسة عامة من مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق حقوق الانسان[2] وحرياته الفردية من خلال تنظيم مشاركة فعلية للأفراد في الحياة السياسية .

ب)الجمعيات :تتعدد وتختلف اختصاصات ومجالات الجمعيات فمنها من تتكفل بالدفاع عن فئة معينة كجمعيات المعاقين ومنها من تهتم بالبنية واخرى ذات طابع ثقافي وفني ابداعي زيادة الى منظمات حقوق الانسان التي تهتم بالدفاع عن حقوق الانسان ويبرز دورها في التوعية والتوجيه والتعبئة ووجود هذه دليل على وعي المجتمع بأهمية تمتع الافراد بحقوقهم والدفاع عنها . [3]

ج-المنظمات غير الحكومية:

يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة و القطاع الخاص ولا تهدف إلى الربح ،تسعى للتأثير في السياسة العامة لدولة وتهدف الى تحقيق اتصال بين الافراد والجماعات على المستوى الدولي والوطني مثل منظمة الصليب الاحمر الدولي وجمعيات الهلال الحمر في البلاد الاسلامية تتنوع منظمات غير الحكومية بوظائفها تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي

[1]-ناديةخلفة،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية،دراسة تحليلية قانونية،مذكرة تخرج،جامعة باتنة،الجزائر،2005،ص124

[2]-عبد الوهاب بن خليفة،مدخل إلى علم السياسة،دار قرطبة للنشرو التوزيع،المحمدية الجزائر،2010،ص117

[3]-ناجي عبدالنور،مدخل إلى علم السياسة،دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر،2017،ص171

في جو ديموقراطي ومن وظائفها ما يتعلق بالتنمية حيث تقدم معونات اقتصادية للقطاعات الفقيرة ونشر ثقافة المبادرة والتطوع والتواصل [1]

د – النقابات العمالية والاتحادات المهنية

تعد النقابات العمالية والاتحادات المهنية من ابرز التنظيمات الفاعلة في فضاء المجتمع المدني لكونها تشكل قاعدة شعبية في اغلب الدول ولها تأثير كبير فقامت في الكثير من الحيان بالعديد من الحركات الاصلاحية ضد الانظمة الاستبدادية وعملت على اسقاطها وهي تشكل نواة مركزية للمجتمع المدني باعتباره فضاء خارج فضاء الدولة وتساهم التنظيمات النقابية والمهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال رفض والوقوف في وجه التقسيم الديني والعرقي والطائفي والوثني وغيرها من محاولات التقسيم التي تهدد كبان الدولة واستقرار نظامها السياسي.[2]

***دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية:**

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تحقيق ودعم التنمية المحلية ونذكر اهم هذه المؤسسات

–1– دور العمال والنقابات العمالية: من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة والتي قد تسبب لهم الامراض وهنا تطالب النقابات بضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة وتحقيق المناخ الجيد للعمال

–2– دور الأسرة تلعب الاسرة دورا هاما في تنشئة اجيال تعي جيدا ماهية البيئة وماهية مخاطرها على المجتمع وذلك من خلال القدوة الموجودة عند الاب و الام والاهتمام

[1]-أحمد ابراهيم الملاوي،دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة،مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث،دائرة الشؤون الاسلامية و العمل الخيري،الأردن،2008،ص10

[2]-بوشاقور أحمد و بوعلوش أحمد،دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني،مذكرة ماستر في الحقوق،تخصص الدولة و المؤسسات،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،2018/2017م

بالنظافة والاستخدام الرشيد لكل شيء حتى يتم التقليل او الحد من تأثير استخدام الفرد السيئ للبيئة والهدف هو اضافة عضو نافع يعي جيدا الاخطار المحيطة بالبيئة

-3- دور المؤسسات التعليمية: دورها مكمل لدور الاسرة في الارتقاء بسلوك الفرد والطفل في المدرسة حيث توجد ارادات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي ويجب ان تتضمن المناهج الدراسية مقررا مستقلا عن البيئة وضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة.[1]

-4- دور المجالس الشعبية المحلية في المدن و القرى: على المجالس المحلية القيام بدورها في التنمية في جميع المجالات وفي كافة النواحي والحفاظ على البيئة ورقابة سلبيات الوحدات التنفيذية وفرض عقوبات على المخالفين .اعادة اصلاح ما افسد ه البعض من خلال محور الاصلاح البيئي في سبيل تحقيق التنمية المحلية .

-5- دور المؤسسات الدينية:

تلعب المؤسسات الدينية من المساجد و غيرها دورا كبيرا في توعية الناس من خلا الخطب و الدروس الأسبوعية و الندوات

-6- دور العلماء:

ضرورة عقد ندوات في الاذاعة و التليفزيون في المحافل الدولية العامة أو الخاصة يوضح حينها العلماء كيفية المحافظة على البيئة.

-7- دور الجمعيات الرياضية و الندوات الاجتماعية:

يشغل وجود صفوة المجتمع لإبراز دور الأفراد في التوعية المحلية لمخاطر التلوث و خاصة لصغار السن عن طريق ندوات يدعي إليها المتخصصون.[2]

[1]-عبد النور ناجي،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر،مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية،جامعة سطيف،عدد 5/2007،ص207

[2]-عبد النور ناجي،مرجع سابق،ص208

المبحث الثاني:تقييم مكانة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

المطلب الثالث:المجالات التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني:

-1- المساهمة في العملية التنموية:من خلال تقوية و تمكين المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات و تنمية المهارات في مختلف المجالات التنموية كالتخطيط والتي الاستيراتيجي و صياغة البرامج التنموية و تنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

-2- توفير الخدمات :وهي وظائف تقليدية التي كانت تقوم بها المؤسسات الغير الحكومية والتي تتضمن الهيئات الخيرية المؤسسات غير الحكومية المتخصصة و الجمعيات.وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات عالية تمكنه من توفير نوعية الخدمات،بالإضافة إلى قدرته إلى الوصول إلى الفئات المهمشة خاصة في الأرياف و المناطق المعزولة

-3- المساهمة في رسم الخطط و السياسات العامة:على المستوى الوطني و المحلي من خلال اقتراح مجموعة من المبادئ و التفاوض عليها و المحاولة من أجل التأثير على السياسات العامة لإدراج هذه البدائل و تحقيق أهدافه.يقوم هذا النوع من المؤسسات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتجيات الآتية:

- الرصد و المراقبة:يتمثل في حق الحصول على المعلومة و يساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للإطلاع على السياسات التنموية المقترحة و بالتالي معرفة و الاطلاع على سبل تنفيذها و نتائجها

- تطوير الأطر القانونية:تستلزم التنمية إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل الحق و تحصيه بالإضافة إلى قوانين تضمن شفافية المعلومات و حق المشاركة و بالتالي إصدار قوانين تكفل هذا الحق إضافة إلى تشريعات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية و

الاجتماعية و الثقافية المنادية بتحقيق العدالة الاجتماعية و منع انتهاكات للحقوق المختلفة للأسر و الأفراد وكسب التأييد و القيام بمختلف المهام.[1]

يستخدم المجتمع المدني الأدوات المتاحة و المعترف بها دوليا من قبل كافة الحكومات بما في ذلك العهود و الاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى الحق في التنمية و حقوق المرأة و الطفل و الأشخاص ذوي الإعاقة و غيرها.

- تأسيس مراكز البحوث و الدراسات و تقديم الاستشارات و الرؤى و إجراء المسموحات الميدانية و تحليلها بالإضافة إلى العهود و الاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المجتمع و المواطنين وقعت 171 دولة في 2000 على إعلان الألفية الإنمائية الثالثة الذي أكد على وجوب تحرير المواطنين من الخوف تأكيدا على العيش بأمن و سلام و تحريرهم من الفقر من خلال تأمين مجموعة من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و حقهم في العيش بكرامة من خلال ضمان حقوقهم السياسية و المدنية و الثقافية و أطلق إعلان الألفية "الحرب العالمية" على الفقر و العوز من خلال اعتماد ثمانية أهداف و التي تعرف بأهداف الألفية للتنمية.[2]

المطلب الثاني :معايير قياس فعالية المجتمع المدني:

لمؤسسات المجتمع المدني أهداف تسعى إلى تحقيقها متمثلة في إشباع احتياجات المجتمع من خلال دورها الخيري و الخدمي و تفعيل المشاركة الواعية و الهادفة إلى إحداث التنمية المحلية و زيادة الوعي لدى جميع شرائح المجتمع ،و لذلك يتوجب أن تكون هنالك مجموعة من المعايير لقياس تلك الأهداف و التي تسعى

[1]-السيد مصطفى،مفهوم المجتمع المدني و التحولات المدنية ودراسات العلوم السياسية،سلسلة بحوث سياسية،95،القاهرة،مركز البحوث و الدراسات السياسية،افريل 1995،ص45

[2]-المرجع السابق،ص52-53

مؤسسات المجتمع المدني من خلالها إلى تحقيق التنمية و يمكن التعبير عن هذه المعايير من خلال:

- كيفية إدارة الموارد الطبيعية
- الحفاظ على التراث الثقافي و تحقيق الإنتاج و الاستهلاك المستدام
- رفع الوعي العام و دعم و بناء القدرات
- تحقيق اللامركزية في إدارة النظم البيئية لتحقيق التنمية المحلية
- رفع درجة إنتماء الأفراد و احترامهم لمجتمعهم و بيئتهم
- رفع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل و توفير بيئة أفضل تتناسب مع متطلبات الحياة
- القضاء على الثالوث الأسود و البطالة و مشاكل المرأة و الأمن الغذائي
- تحسين تخطيط الموارد و تحسين الصحة العامة.[1]

المطلب الثالث:تحديات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

في إطار المشاركة في رسم السياسات التنموية و تنفيذها و المطالبة بتصويبها عندما تدعو الحاجة لذلك فإنه تواجه المجتمع المدني مجموعة من الصعوبات و العراقيل و التي نحاول إبرازها فيما يلي:

التحديات الذاتية

- القدرات الذاتية و القدرة عبى صناعة الرواية ووضع الاستراتجيات
- معدلات التنمية و التمكين و الموارد المتاحة

[1]-مقال نشر بالعدد الثاني من مجلة جيل حقوق الإنسان ص31،للباحثين الأساتذة بوشنقير إيمان/قسم العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة و الأستاذ رقاحي محمد/قسم علوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة

- آليات الحكم الراشد داخل مؤسسات المجتمع المدني كالمحاسبة و المساءلة و الشفافية و التداول على السلطة و بناء التحالف و التعاون و التنسيق.[1]

و بالتالي و لكي تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بمهامها بفعالية في عملية التنمية و تنمية القدرات الشبانية و النسوية و الاستثمار في طاقات الشباب و عدم السماح بضياع الكثير من الطاقات و الأموال و السعي لتحقيق النتائج المطلوبة و توفير الأمان و الرعاية و الدعم من الميزانية العامة للدولة لبرامج المجتمع المدني وفق ضوابط مالية وعدالة في التوزيع و السعي للإكثار من مراكز البحوث و الدراسات و معاهد المسح الميداني و التدريب المنهجي المتواصل.[2]

و هذه نقطة من بحر و لكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة كما قاله المثل الصيني عليه لابد من العمل على مواجهة التحديات وقلة الامكانات و يعتبر المجتمع المدني شريكا فعالا و أساسيا لا سيما بعد عجز الدولة عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين كما و نوعا و فشلها في الوصول إلى كافة الفئات المحتاجة.

لكن النظرة للمجتمع المدني تكتسيها مجموعة من الشبهات التي لا بد من توضيحها فالسلطة تنظر إليه بخوف و ريبة لا سيما لجهة مصادر التمويل التي قد تحصل عليها و الأدوار التي تقوم بها.

[1]-الجنحاني الحبيب و سيف الدين عبد الفتاح،المجتمع المدني و العادة الفكرية،دار الفكر المعاصر،لبنان،2003،ص41
[2]-عبد النور ناجي،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر،مجلة الأداب و العلوم الاجتماعية،جامعة سطيف،العدد 5/2007،ص207

التحديات الموضوعية:

1-الإطار القانوني الذي ينظم مختلف هيئات المجتمع المدني و الآليات التي تضمن مشاركته الفاعلة و المؤثرة في صنع القرارات

2-حداثة النظام الديمقراطي و عدم استكمال بناء المؤسسات الدستورية و صيغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي

3-عدم الاعتماد والاهتمام بمراكز البحوث و الدراسات المستقبلية و الاستشارية في صياغة القرارات و تحديد السياسات العامة للبلاد بالإضافة إلى الجهد الحكومي الروتيني

4-المستويات المركزية و دور السلطات المحلية و تعاطي السلطات المركزية و المحلية معه بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة و الحق في الاطلاع و القدرة على المساءلة و المحاسبة.

5-وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الديكتاتوري الشمولي إلى النظام الديمقراطي و بلاء مجلس النواب في تشريع القوانين و تعديلها و المصادقة عليها.

عدم الاعتراف بضرورة مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار،مما يوفر كسب المساندة و التأييد الشعبي لمختلف القرارات وممارستها على أرض الواقع و النظرة الخاطئة للمجتمع المدني على أنه بديل للسلطة التنفيذية و التشريعية [1]لأن المجتمع المدني ليس من الحكومة بل هو جزء من الدولة و هو وسيط بين الشعب و الدولة لإيصال مختلف المطالب و الاحتياجات و يبقى عمله مجرد عمل تطوعي لا أكثر.

إن توفير الموارد المالية و البشرية أساسي لضمان الكفاءة و المهنية في التنفيذ و في ايصال الخدمات إلى محتاجيها.و بالتالي على الجهات المعنية في السلطة لو كانت تعتبر المجتمع المدني شريكا أن تساهم في رسم آليات المشاركة الفاعلة،و المساعدة

[1]-عبد النور ناجي،مرجع سبق ذكره،ص108

على توفير الموارد من غير أن تؤثر في استقلاليته.فاستقلالية المجتمع المدني هو سر قوته ورؤيته في ضمان لنجاحه و استراتجيته هي أساس فاعليته و برامجه هي وسيلته للوصول إلى المواطنين و بقدر ما يتمكن المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعمله و هيكلة تنظيمه واضحة و أنظمة إدارية شفافة و مرنة بقدر ما يصبح دوره أكثر و أكبر فاعلية و تأثيرا في عملية التنمية.وهو بذلك يحتاج إلى آليات التنسيق و التعاون بين الجهات الأساسية الفاعلة لا سيما بين الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص.

و بدون هذا التعاون تكون عملية التنمية غير مكتملة و بالتالي يصعب أن يكتب لها النجاح.

إن النظام الديمقراطي هو ضمانة حقيقية واقعية و عملية لتحقيق التنمية في ظل سيادة القانون و المساواة و احترام حقوق الإنسان

خـــــــلاصة الفصل:

نشأ المجتمع المدني في بيئة غربية تختلف فيها العلاقات الاجتماعية عن أسس و تقاليد مجتمعنا المحافظ الحامل للإرث التاريخي،رغم التحولات الاجتماعية و السياسية التي مرت بها البلاد ما اضطر الدولة الجزائرية و سلطاتها التعامل مع المجتمع وفق هذه الأسس و التقاليد و بأساليب مختلفة عن ما هو متعارف عليه في المجتمعات الغربية،فتطور هذا المصطلح في الجزائر انطلاقا من الفترة الاستعمارية إلى فترة الحادية الحزبية وصولا إلى فترة التعددية،حيث شهدت هذه الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا لتنظيمات المجتمع المدني و زيادة نشاطاته.و في مقابل تطور المجتمع المدني تطورت أيضا برامج التنمية المحلية ولكن بعد الاستقلال،غير أنها كانت موجهة من الطرف الأعلى إلى الأسفل أي أحادية الجانب و كانت قائمة على النهج الاشتراكي و معتمدة كثيرا على الربح البترولي و مع ذلك فقد كانت لمؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في مجالات متعددة كالمساهمة في عملية التنمية و رسم الخطط و السياسات العامة و الرصد و المراقبة و تقديم رؤيتها و نظرتها للبرامج التنموية .وبصفة عامة نشأت منظمات المجتمع المدني في بيئة غير متوازنة في جميع المستويات مما أثر سلبا على نشاطها وفعالياتها فالكثير من الجمعيات التي كانت نشطة تحولت إلى أحزاب مع نهاية الثمانينيات.

و في الأخير يمكن القول أن المجتمع المدني الجزائري لم يقم بواجبه على أكمل وجه نظرا للظروف التي نشأ فيها من جهة و للتحديات التي واجهها في محاولته لدعم التنمية المحلية و سبب هذا الفشل راجع إلى نقص الإمكانات المالية و قبول المساعدات من طرف الجهات الأخرى قد يضعف من إستقلاليته.

الفصل الثالث
حقيقة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية

تمهيـــــــــد

ظهر المجتمع المدني الجزائري كنيتجة للمشاكل التي عاشتها الجزائر في مختلف الميادين.فقد عرف العديد من حالات اللاتوازن في طبيعة نشأته لذلك أصبحت تنظيماته تؤسس لدوافع سياسية و ثقافية و أخرى ايديولوجية.

و مع هذا كله لا يمكننا أن ننكر وجود فعاليات مؤثرة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و تأخذ طابع توعوي تشاوري و بعضها تملك برامج تطوعية تضامنية خيرية و تساهم كثيرا من خلال آلياتها ودورها الوظيفي الفعال في تحقيق التنمية المحلية و الوقوف إلى جانب المجتمعات المحلية لمواجهة مختلف الأزمات و المظاهر المخلة بالبيئة و الإدارة.

المبحث الأول:الدور الوظيفي للمجتمع المدني في التنمية المحلية

المطلب الأول:آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية:

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر و تعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية و دفعه إلى المشاركة في العملية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تتمثل هذه الآليات من خلال:

- ترسيخ نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين و الاعلاميين و الاهتمام بمشاركة الشباب و النساء
- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية و حقوق الإنسان و الديمقراطية
- تأسيس معهد جزائري مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمي و إجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحية القانونية و العملية و مصادر تمويله
- إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وديعة أو وقفية لصالح قطاعات المجتمع المدني
- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لتحفيز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني و نشر الثقاة المدنية و عرض التجارب الناجحة بشكل منظم و دوري و إثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني و دورها في النهوض بالقضايا التي تمس اهتمام المواطن مباشرة.[1]

[1]-صالح زياني،واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء و ترسيخ التعددية في العالم العربي،مجلة العلوم الانسانية،العدد 9،ص72

- إصدار تغريد سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته و تطوره و سبل تسهيل الصعوبات التي تواجهه و يكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي و الاعلامي و غيرها و السبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.
- تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات و الذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته فهولا يشمل مجرد التدريب كما هو شائع وإنما يتخطاه إلى تطوير البحوث و بناء قواعد البيانات و يمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والتي تزيد من فاعليتها و قدرتها على التأثير في السياسات العامة.
- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيئة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني و يتم تحقيق ذلك في وجود أهم ركيزتين وهما الديمقراطية و المواطنة من خلال إحلال أساليب وقيم الديمقراطية ضمن هيكلة و بنية العلاقات داخل المجتمع المدني ذاته في ظل التمتع بالمواطنة الفعلية وتجنب فلسفات القيم العشائرية و الانتهازية هذا كله يدخل في سياق إعادة بناء العلاقات بين الدولة و المجتمع المدني في إطار التعاون لزيادة القدرة و متطلبات العمل الجمعوي.
- دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية و المساواة و الحريات العامة وفي مقدمتها.

أ) المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية و تبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعماق الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية عبر آلية منتظمة.

ب) إنشاء مرصد للحريات الصحافية و الاعلامية بتولي إصدار تقري سنوي يرصد الحريات الاعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

ج) ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع الدني و يعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد و ذلك من خلال الحضور في الملتقيات الونية والندوات

د) تأسيس إطار للتعاون و التنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائري و دعم التواصل مع البيئة الخارجية.[1]

- الاهتمام بخلق توافق حول مواثيق الشرف الأخلاقي،فالعمل التطوعي تحكمه مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد على الشفافية في مواجهة الدولة و المجتمع و تعلى على قيمة الحوار و المحاسبة العامة و بالالتزام بالشرعية الديمقراطية ومن ذلك نذكر:
- الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني
- إدارة المنافسة و الصراعات سلميا وقبول الرأي الآخر
- إحترام مبدأ الشفافية و الصراحة و المكاشفة داخل منظمات المجتمع المدني في تعاملها مع المجتمع والحكومات و مؤسسات التمويل
- احترام مشكلات المجتمع و احتياجاته
- المصداقية و المحاسبة
- التوجه إلى تحقيق الصالح العام و وضع ضمانات لعدم تحقيق مصالح شخصية لأعضاء مجالس الإدارات
- ضمان المشاركة الشعبية المجتمعية و مشاركة المستفيدين في توجيهات المنظمات.
- الابتعاد عن الانخراط في حزب سياسي أو تيار معين
- تبني توجه تنموي شامل يهدف إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية و تمكنه من حل المشاكل و الاصلاح و التغيير الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و تطوير الشراكة بين منظمات المجتمع المدني و الدولة و القطاع الخاص.[2]

[1]-صالح زياني،المرجع السابق ،ص 75-76
[2]صالح زياني،مرجع سبق ذكره،ص76

أهداف مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية:

- القيام بدور الوسيط بين الدولة و المجتمع المدني
- العمل و التعاون مع الجماعات المحلية
- إيصال المطالب الشعبية للسلطات المعنية
- السهر على مراقبة المشاريع التنموية
- تحسيس المجتمع بأهمية العمل التطوعي
- تقديم الحلول و الأراء للجماعات المحلية
- مراقبة المال العام على ترشيد النفقات
- تحقيق التنمية المحلية متوافقة مع بيئة المجتمع.

المطلب الثاني:شروط تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية:

يلعب المجتمع المدني دورا بارزا في تفعيل و تحقيق التنمية المحلية و ذلك من خلال الشروط التالية:

أ) الشرط الاجتماعي:إن اشباع رغبات الأفراد و تحقيق حاجاتهم الأساسية يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية و تنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل قنوات للمشاركة في صناعة السياسة العامة لبلاد و صياغة القرارات.

ب)الشرط الاقتصادي:استقلالية فاعلية المجتمع المدني تتوقف على قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع و قدرته على التوزيع العادل للثروات المادية بين الأفراد و تقليص التبعية المفروضة على المجتمع.فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معينة من التطور الاقتصادي و الاجتماعي و لا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دون

توفر تمويل معقول،فإن كانت الدولة لا تؤمن بالدور الفعال للمجتمع المدني حقا فلن تعطيه الأولوية في التمويل و إن أعطته فإنما من جهة أخرى تفقده نوعا من استقلاليته.[1]

ت)الشرط السياسي و القانوني:من أهم الشروط السياسية هو الديمقراطية ،لأنه لا حياة ولا ازدهار لمجتمع مدني دون وجود مناخ ديمقراطي،ففي ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة الوثيقة وفق الضوابط المعقولة حقا من حقوق تنظيمات المجتمع المدني كما أنه لابد من وجود بنية قانونية و تشريعية مناسبة تضمن و تكفل الاطلاع على البرامج التنموية و حق المشاركة بشفافية و ضمان حرية التعبير،وهذا يمكن أن يكون جزءا من البنية السياسية الديمقراطية.[2]

ث)الشرط الثقافي:الثقافة العلمية الوطنية لها دور في بناء المواطنة الفعالة الواعية للممارسة العمل الجماعي في اطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء الانسان و التعامل السلفي و التأكيد على قدرة الانسان على بناء نفسه و المساهمة في تقدم مجتمعه

المطلب الثالث:تفعيل المشاركة في الجزائر في إطار القيم الاسلامية

يعيش المواطن الجزائري العديد من المشاكل و المعانات في مجالات مختلفة فكان لزاما عليه لتجاوز هذه المشاكل العودة إلى أصالته فتاريخنا الاسلامي العربي مليء بالأمثلة التضامنية،فعن أبي سعد الخذري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع

[1]-صالح زياني ،مرجع سبق ذكره،ص72
[2]-الرياشي سليمان و آخرون،مرجع سبق ذكره،ص97

فبقلبه و ذلك أضعف الإيمان"رواه مسلم.[1]غاب الوازع الديني في تعاملاتنا اليومية على المستوى الوطني و المحلي فتردت الأوضاع و أصبح الأفراد ينخرطون في الأعمال الهدامة كالرشوة اختلف المنكر و كثرت مشاكل المواطن الجزائري كالبطالة و لفقر التي تحول دون مشاركة الفرد في التنمية ولعل عملية البناء تنطلق مما جاء به الدين الحنيف الذي أكد على أهمية الشورى و عدم الإنفراد بالرأي و هذا سر المشاركة .قال الله تعالى في كتابه الكريم:"و الذين استجابوا لربهم و أقاموا الصلاة و أمرهم شورى بينهم و مما رزقناهم ينفقون":الآية 37 من سورة الشورى

فقد نهى الإسلام عن اكتناز الأموال و بين ضرره على حياة الفقراء و المساكين فقد لاحظنا بعض منظمات المجتمع المدني في عملها الخيري تقدم الكثير من المساعدات في العديد كن مناطق الوطن ولكن عليها أن تعمل في عمل جماعي منظم و على الجميع الاحساس بالمسؤولية[2]فعن بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه و سلم قال:"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته..."متفق عليه[3]

فالمسؤولية مسؤولية الجميع فكل شخص يؤثر في العمل التنموي من موقعه أو منصبه الذي يشغله.

كما أن الصدقات و أموال و الوقف الاسلامي مهمة لخلق ديناميكية فعالة قال الله تعالى"و تعاونوا على البر و التقوى و لا تعاونوا على الاثم و العدوان"الآية2/المائدة،و لذلك لا بد على الشعب الجزائري الوقوف إلى جنب بعض لتحقيق المنفعة العامة و عدم انتظار أن تقوم الهيئات الرسمية بهذا العمل إن كان الفرد قادرا على القيام بها،لذلك علينا استغلال الطابع التضامني و التكافلي الذي حثنا عليه

[1]أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الرمشقي،رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين،الجزائر،مطبوعات ميموني للنشر و التوزيع،د ت،ص293

[2]عادل رشيد،مرجع سبق ذكره،ص97

[3]- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الرمشقي،مرجع سابق،ص110

الدين الاسلامي و ايجاد أطر تحتوي هذه الأفكار و التشجيع على المشاركة.ولا بد في مقابل كل هذا تكييف هذه الأفكار المستوردة من الغرب بما يتوافق و الواقع الجزائري و عدم الاعتماد على تطبيق برامج طبقت في دولة أوروبية.

فالبيئة تختلف و لكل بيئة ومجتمع خصوصيته و قيم خاصة به،و عليه لا بد أن تكون جميع السياسات تسعى للتغيير نحو الأفضل و عليها أن تجد طريق يسير فيه الجميع دون إقصاء أو تهميش للبعض و عليه تكون المشاركة بالعطاء المادي أو المجهود البدني أو حتى بالدعم المعنوي بهدف خدمة المجتمع و لذلك على الجميع التشارك في التنمية المحلية وفق منهج الاسلام المحرك و الداعم لها.[1]

[1]-عادل رشيد،مرجع سبق ذكره،ص9798

المبحث الثاني،أدوار المجتمع المدني في مواجهة الأزمات الراهنة

المطلب الأول:دور المجتمع المدني في حماية البيئة:

تتشارك جمعيات المجتمع المدني مع الدولة في المحافظة على البيئة وحمايتها وذلك من خلال عدة ادوار تقوم بها وقد يفوق تأثيرها الدولة في بعضها و تتمثل وسائل عمل جمعيات حماية البيئة في ما يلي:

أولا: التوعية البيئية للمواطنين: يعد دور الجمعيات البيئة في القيام بعمل التوعية البيئة للمواطنين من الادوار الرئيسية لها في حماية البيئة خصوصا مع حداثة موضوعات حماية البيئة واعتبار البعض ان حماية البيئة من موضوعات الكمالية مع ظهور مفاهيم جديدة تتعلق بالبيئة ودمجها في السياسات الاقتصادية للدولة والأفراد منها مفهوم التنمية المستدامة[1] وان المعرفة والتثقيف البيئي سيحول دون توريث الجهل او عدم الوعي البيئي من جيل الى اخر فالأسرة التي لا تعي اهمية وضرورة الحفاظ على البيئة سينتقل جهلها ويسري ابنائها الذين سيورثونها ايضا وبالتالي نكون امام اجيال متتالية جاهلة غير واعية بأهمية المحافظة على عناصر البيئة وتتمثل اهداف التوعية والتربية البيئية وأساسياتها ومكوناتها في منح فرصة اكتساب المعرفة والقيم والمهارات الضرورية لحماية الطبيعة وتحسين وضعها و تنمية الوعي البيئي .

ثانيا:الدور الاستشاري للجمعيات البيئية:تلعب الجمعيات البيئية دورا هاما استشاريا لسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في المسائل المتعلقة في حماية البيئة من خلال

[1]-ابراهيم كومغار،جمعيات المجتمع المدني و حماية البيئة في القانون المغربي،المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية،المغرب،العدد 52،ديسمبر 2015،ص55

تقديمها باقتراحات مباشرة و دراسات عن رؤيتها لما يمكن اصداره من قرارات وقوانين لحماية البيئة من خلال نقل الواقع العملي لمن بيده وضع القرار اللازم لحماية البيئة.[1]

ثالثا:جمع المعلومات : ان مواجهة المشاكل تقتضي الالمام بجوانبها على نحو عملي صحيح والبيئة كذلك تقتضي حمايتها الوقوف على المعلومات المتعلقة بالمشروعات التي تهدد البيئة و يقتضي الأمر أن يكون بإمكان هذه الجمعيات الإطلاع على تلك البيانات لدى الجهات الادارية المختصة و أن يكون بإمكانها أيضا عرض ما يتوافر لديها من معلومات على الجهات الادارية المختصة،وما يقتضي بالضرورة تدخل المشروع لتنظيم العلاقة بين الجمعيات التي تدافع عن البيئة و بين الادارة حتى لا يقف مبدأ السرية المستندات الادارية حائلا دون حصول الجمعيات على المعلومات اللازمة لأداء مهامها.[2]

رابعا:تنظيم المسابقة البيئية:تعد المسابقات البيئية من أهم الآليات الاجرائية التحفيزية الهامة التي تثير و تشجع أفراد المجتمع على حماية البيئة من خلال تعزيز روح المنافسة بينهم في حماية البيئة كما تفيد في نشر و إعلان الجهود المبذولة من الدولة و المجتمع المدني اتجاه حماية البيئة مما يساعد في النهاية على بناء فرد و مجتمع قادر على معالجة قضايا البيئة و هناك نجاح متزايد لنتائج تلك المسابقات على مستوى العالم مع تزايد مستمر في الإقبال عليها.

خامسا:التقاضي دفاعا عن البيئة:في حال إذا فشلت تلك الجمعيات في تحقيق حماية للبيئة في مناسبات معينة تم فيها انتهاك للبيئة يجوز لها أن تلجأ إلى القضاء دفاعا عن المصالح الجماعية التي تسعى لحمايتها.فاللجوء إلى القضاء يعد أحد النتائج الأساسية لأعمال تلك الجمعيات في مجال اليقظة و المراقبة المستمرة للأضرار البيئية وحرصها على احترام القواعد البيئية لدى الجميع،و تأتي هذه الخطوة من جانب جمعيات حماية

[1]-هشام عبد السيد الصافي بدر الدين،دور المجتمع المدني في حماية البيئة،مجلة الاقتصاد للدراسات القانونية و الاقتصادية،المجلد9،العدد2،2020،ص201-202

[2]-المرجع السابق،ص202

البيئة كرد فعل لفشل المساعي الأخرى لمنع إفساد البيئة و المدخل القضائي قد يكون وقائي بمنع الفعل الضار بالبيئة قبل حدوثه و قد يكون ذلك،و ذلك يمنع الاستمرار في الفعل بعد حدوثه و معاقبة المستبدين فيه بإلزامهم بالتعويض المادي عن الأضرار الناتجة عن فعلهم ضد البيئة.[1]

و عليه يمكن حصر الغرض من حق التقاضي في الشؤون البيئية فيما يلي:

1-ضمان حصول المضرور على التعويض المناسب

2-العمل على تدعيم المشاركة الشعبية و خاصة عن التخطيط لإقامة المشروعات المؤثرة على البيئة.

3-نشر الوعي البيئي على المستوى الجماهيري بإشراك كل الطاقات في حماية البيئة من كل الأخطار التي تهددها باعتبار ذلك شكل من أشكال الرقابة.

4-معالجة كل الممارسات البيئية التي تهدد استقرار الموارد الطبيعية وسلامة البيئة الصحية،وتهيئة الحياة الآمنة للفرد و المجتمع

5-تشجيع القيام بدراسة التأثيرات البيئية عند وضع المشاريع و الانشاءات التي يمكن أن يكون لها انعكاسات سلبية على البيئة.[2]

[1]-بدر عبد المحسن عزوز،حق الانسان في بيئة نظيفة دراسة مقارنة،رسالة دكتوراه،حقوق عين الشمس،2009،ص526-529

[2]هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين،مرجع سبق ذكره،ص205

المطلب الثاني:دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

الفساد من أكبر المشكلات التي تعرقل مسار التنمية و التطور لذلك كان من الواجب السعي لمحاربته و الحد من انتشاره و أصبح هذا الموضوع واجب الدولة و المنظمات ،و عليه يمكن تحديد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني الجزائري في مكافحة الفساد من خلال الاجراءات التالية:

أ- التوعية الاجتماعية:انتشر الفساد في البنية الثقافية للمجتمع و أصبح الفاسد ينظر إليه على أنه قوي ويفهم الأوضاع و قادر على استغلال سلطته و مكانته لتحقيق أغراضه الشخصية و لعائلته و لهذا وجب على المجتمع المدني التدخل وخلق ثقافة معاكسة و مناهضة للفساد و محاكمة للنزاهة بين شرائح المجتمع باستعمال الوسائل المتاحة و لغة سهلة و بسيطة يفهمها المواطن العادي،و تقوم على محاربة الفساد و هذا لا يتوقف على الطبقة المثقفة و التركيز عليها فقط و ذلك بفضحهم على الصحافة المكتوبة و عبر التظاهرات الثقافية بشكل كوميدي هادف كما تفعل بعض الجمعيات الجزائرية.

ب- المسائلة القانونية و اللجوء للقضاء:و ذلك بتقديم الحماية للمواطنين الذين يقعون ضحايا للفساد و الذين يفضحون الفساد و المفسدين و الذين قد يتعرضون للأذى و ذلك بتقديمهم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوي لهم أو الترافع عنهم أمام المحاكم كما يجب على منظمات المجتمع المدني رفع الدعاوي ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها مسؤولة عن الحفاظ على حقوق المجتمع و مصالحه.[1]

[1]-مركز دعم التنمية و التأهيل،تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم و تعزيز آليات الشفافية و المسائلة،القاهرة،2008،ص38

ت- تقديم النموذج:حيث لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني مكافحة الفساد و هي تعاني منه بل يجب أن تقدم نموذجا في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد و الادارة الرشيدة من خلال الشفافية في نشر التقارير المالية و الفنية و المعلومات الخاصة بها. [1]

د- المشاركة في سن القوانين والتشريعات:من خلال الشراكة في صياغة الأنظمة و التشريعات و القوانين و السياسات العامة المنظمة لحياة أفراد المجتمع و توطيد علاقاتها بالبرلمان و تبادل المعلومات معه والضغط عليه لإقرار سياسات ديمقراطية و عادلة و تخدم حاجات و أولويات و مصالح المجتمعات المحلية و مطالبة السلطة التشريعية بإقرار تشريعات بحيث يتم من خلالها مساءلة و محاسبة من لم يلتزم بأخلاقيات المهنة و المطالبة بتعديل التشريعات المنظمة لعمل المجتمع المدني لتوفير استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

هـ- تعزيز العمل الميداني:يلعب المجتمع المدني دورا أساسيا في تعزيز العمل الميداني لقربه من أرض الواقع و قدرته على الاحساس بحاجيات الآخرين و هذا ما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث أكدت أنه يمتلك طاقة كامنة تظهر بوضوح أن ميثاق الأمم المتحدة سوف يحتاج إلى عملية متابعة فعلية لتعزيز التطبيق،و كما أشارت إلى ذلك منظمة الشفافية الدولية أن المكون الأساسي لمثل هذه العملية سوف يكون الشفافية و الفرص الواسعة و الموثوقة لمشاركة المجتمع المدني.

و- إعداد الدراسات و البحوث:و ذلك بتسليط الضوء على مسببات و دوافع الفساد داخل القطاع العام و القطاع الخاص مثل البيروقراطيةو ازدواجية الاختصاصات و مستوى

[1]-رنا أحمد غانم،تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد،نسخة الكترونية،http://www.napanews.net/.html

الأجور و الكفاءات...إلخ.و دراسة التشريعات و اللوائح بهدف تطويرها و تحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد و ظواهره و أساليبه.[1]

ز- تأمين مساءلة الحكومة:

للمجتمع المدني أهمية كبيرة في المطالبة بالمساءلة الحكومية لأنها من الأولويات الأساسية في مكافحة ظاهرة الفساد تكمن في مطالبة الحكومات لتصبح أكثر شفافية عن طريق تسهيل المشاركة و الاشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام المتاحة يشكلان أساس مساءلة الدولة عن حالات الفساد.

ش- التنسيق و بناء التحالفات مع المنظمات الدولية:

من خلال إنشاء الشبكات المحلية و الانضمام إلى الشبكات الاقليمية و الدولية و التي تهدف إلى مكافحة الفساد من خلال التنسيق و القيام بتبادل المعلومات و التجارب و الخبرات و رسم الخطط و تنفيذ برامج مشتركة مما يكرس الجهود بصورة سلمية و تحقيق الأهداف المنشودة.[2]

[1]-عبد السلام عبد اللاوي،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر،دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011/2010

[2]-عبد السلامعبد اللاوي،مرجع السابق

المطلب الثالث:دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا

***التعريف بمرض كوفيد 19:**هومرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا و لم يكن أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد قبل بدء تفشيه فو ووهان الصينية في ديسمبر 2019 و قد تحول كوفيد 19 إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.

***أعراض مرض كوفيد 19:**تتمثل الأعراض الأكثر شيوعا لمرض كوفيد 19 في الحمى و الإرهاق و السعال الجاف و تشمل الأعراض الأخرى الأقل شيوعا و لكن قد يصاب بها بعض المرضى:الآلام و الأوجاع و احتقان الأنف و الصداع و التهاب الملتحمة و ألم الحلق و الإسهال و فقدان حاسة الذوق و الشم،و ظهور طفح جلدي أو تغيير لون أصابع اليدين أو القدمين و عادة ما تكون هذه الأعراض خفية و تظهر بشكل تدريجي و يصاب بعض الناس بالعدوى دون أن يشعروا إلا بأعراض خفيفة جدا.

و يتعافى معظم الناس نحو 80% من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص،و لكنا لأعراض تشتد لدى شخص واحد تقريبا من بين كل خمسة أشخاص مصابين فيعاني من صعوبة في التنفس و تزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين المسنين و الأشخاص المصابين بمشاكل صحية مثل أمراض القلب و الرئة و السكري و أمراض ضغط الدم أيا كانت أعمارهم.

***كيفية انتشار مرض كوفيد 19:**يمكن أن يلقط الأشخاص عدوى كوفيد 19 من أشخاص آخرين مصابين من و ينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى آخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب بكوفيد 19 و التي وزنها ثقيل

نسبيا فهي لا تنتقل إلى مكان بعيد و إنما تسقط سريعا على الأرض،لذلك من المهم احترام مسافة 1 متر على الأقل.[1]

***دور المجتمع المدني في مجابهة وباء كورونا**

تستوجب هذه الأزمة تظافر الجهود و توحيد القوى لتفادي سيناريوهات خطيرة و ذلك باستباق آثار هذا الوباء و الحد من تداعياته على صحة المواطن و المجتمع ككل عبر تشريك كل الأطراف خاصة منظمات المجتمع المدني و في الوضع الراهن يتمحور دورها في ثلاث أدوار رئيسية:

أ- الدور التوعوي التحسيسي:في كل الأزمات سكون المواطن مندفع بهدف تقديم يد المساعدة و التحرك الفوري و عندما يعرضه إلى الخطر و تعكر الأوضاع رغم حسن نيته وفي هذا السياق تسعى منظمات المجتمع لتوجيه الأفكار و الطاقات وذلك بتوجيهها بطريقة تتماشى مع متطلبات حل الأزمة و تعمل على حشد هذه الطاقات و ضخها في أعمال تطوعية و تتجلى في فاعلين محليين من كل منطقة و تعمل على:

- توعية المواطنين حول خطورة هذا الوباء و طرق الوقاية منه بمسافة الأمان و تجنب الاكتظاظ في المرافق العامة
- تحسيس المواطن بأن الدولة متمكنة ومسيطرة على الوضع
- توزيع المتطوعين للإعلانات تحت رقابة سلطة الإشراف.
- تقديم الفاعلين المحليين لتقارير يومية إلى سلطة الإشراف حول الأنشطة اليومية و الوضع المحلي.[2]

[1] https://www.who.int/aremergencies/idseuses/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronavirusتم تصفح الموقع يوم 2020/06/19 على الساعة 13:15

[2] https://jamairg.org/2020/03
تمتصفح الموقع يوم 27 جوان 2020،على الساعة 11:30

ب- الدور الردعي الميداني:و ذلك بتدعيم مؤسسات الدولة بالرصيد البشري الكافي و المؤهل للتدخل في الميادين المختلفة،تعزيز سيارات الإسعاف و الحماية المدنية بمتطوعين يمتلكون تدريب للتصرف في الأزمات و الاسعاف و الاستجابة لحالات الاصابة بالكورونا

ت- الدور الرقابي:تعمل منظمات المجتمع المدني على متابعة يومية لتفاصيل من خلال فاعلين محليين و متطوعين لكل منطقة يسجلون الإخلالات و التجاوزات و يعملون على التبليغ عنها عبر وسائل عديدة،بحيث أن الوعي بالتجاوزات يجعل من الحلول أسرع و أسهل.فمنظمات المجتمع المدني تساهم في مواجهة الأزمات و لكن على الدولة توفير لكل متطوع الحماية اللازمة لأن سلامته فوق كل اعتبار.[1]

و أثبتت التجارب أن كبح الفيروس بحاجة إلى اجراءات احترازية ضرورية مرتبطة بتقييد حركة التنقل للأشخاص المصابين و إلزامهم بالحجر الصحي في المنزل أو المشفى لمنع انتقال الفيروس،و للأشخاص غير المصابين من خلال الحد من التنقل و الحركة بالحجر في المنزل للحد من حدوث المزيد من الحالات المرضية مستقبلا.

و هناك مجموعة من الارشادات الوقائية لا بد من الالتزام بها كالنظافة الشخصية مثل غسل اليدين و استخدام مطهر اليدين و أن لا تلمس وجهك "عينك وأنفك و فمك" بأيدي متسخة،تغطية الفم عند السعال و العطس،تنظيف و تطهير البيئة المحيطة في البيت أو العمل بالإضافة إلى ما يسمى بالتباعد الاجتماعي بمعنى الابتعاد عن أي تجمعات كبيرة و الحرص عند الاتصال الضروري بلآخرين.و يشير المختصون أن التباعد الاجتماعي يسهم إلى حد كبير في إبطاء سرعة انتشار فيروس كورونا ومنع ارتفاع وتيرة الإصابة إلى مستوى كارثي و بالتالي الحفاظ على المنظومة الصحية.[2]

[1]-المرجع السابق

[2] https://www.saba.ye/ar/news 3096748.htm
تم تصفح الموقع يوم 27 جوان 2020 على الساعة 12:00

***جهود المجتمع المدني الجزائري و الدولة في مواجهة فيروس كورونا:**

في ظل هذا الوباء العالمي "كورونا فيروس" تجندت الجزائر شعبا وحكومة متضامنون لمواجهة هذه الأزمة الصحية في حملات التحسيس و التوعية التي تم إطلاقها حول أخطار انتشار الوباء ووسائل الوقاية منه.

•مبادرات تضامنية لصناعة الكمامات:قامت مجموعة من النساء بالتطوع لخياطة كمامات وتوزيعها مجانيا على المواطنين ببلدية واد الجمعة ولاية غليزان،كما انتشرت كذلك مشاهد لشباب يصنعون كمامات من الورق الصحي بطرق يدوية و يوزعونها على المواطنين،و قام أيضا مجموعة من الشباب بصناعة كمامات معقمة بإمكانياتهم الخاصة ليتبرعوا بها مجانا.[1]

•شركة "ماما" تتبرع بمنتجاتها من العجائن للعائلات المعوزة بالبليدة:تبرعتشركة ماما بكميات كبيرة من منتجاتها من العجائن ذات الاستهلاك الواسع لتوزيعها على العائلات المعوزة بالبليدة،حيث قامت الشركة بالتبرع ب 20.000 كيس كسكس و 40.000 كيس من المعكرونة و 20.000 كلغ من السميد للسلطات المحلية لولاية البليدة لتقوم بدورها بتوزيعها عبر إقليم الولاية.

•تواصل الحملات التضامنية بمستغانم:تتواصل بربوع ولاية مستغانم حملات تضامنية لفائدة العائلات المتضررة بجائحة كورونا،حيث بادر أعضاء التكتل الوطني و الاستغاثة إلى توزيع 300 قفة غذائية للأرامل و الأيتام و المعوزين تضاف إلى 200 قفة أخرى تم توزيعها بمختلف البلديات،و قامت جمعية كافل اليتيم ببلدية الصفصاف بتوزيع 100 قفة بيالإضافة إلى 137 قفة تضامنية أخرى تكفل بها التكتل الجمعوي المحلي بهذه البلدية،و قامت جمعية علماء المسلمين شعبة مستغانم بتوزيع 330 اعانة شملت مواد استهلاكية ومواد تنظيف على غرار دواوير بلدية سيدي علي تازقايت،سيدي لخضر وخضرة[2]

[1]-elbassair.org/8605تم تصفح الموقع يوم 2020/6/27 على الساعة 14:00

[2]-essalameonlinecomتم تصفح الموقع يوم 2020/6/27 على الساعة 14:18

***خلاصة الفصل**

مما لا شك فيه أنه من أولويات المجتمع المدني تلبية احتياجات المواطن البسيط و ايصال مطالبه للسلطات المعنية و القيام بمختلف النشاطات الهادفة للنهوض بالمجتمع المحلي ومحاولة حل جميع مشاكله هذا تحت إطار مشروع الدولة لمخطط التنمية الشاملة ومشروع المجتمع المدني لإنجاز التنمية المحلية و تكييفها بما يتوافق مع متطلبات و امكانات و قدرات الساكنة المحلية

ولكي يتجسد مشروع التنمية المحلية على أرض الواقع لا بد أن يملك المجتمع المدني العديد من الوسائل للقيام بالعديد من الأدوار التي تهتم بخدمة الصالح العام و السعي لحل المشاكل و التوجه نحو التغيير الاجتماعي،الاقتصادي و السياسي و ترسيخ ثقافة المشاركة و التعاون بين المجتمع المدني و الدولة و القطاع الخاص هذه الشراكة هدفها الأساسي دعم المسار التنموي ومحاربة كل معيقاته و تحدياته سواء كانت في الإدارة كالفساد الإداري (رشوة–محسوبية–محاباة–استغلال المنصب)،أوكانت عبارة عن أزمة تمس البلاد و قد لاحظنا الدور الهام و الحقيقي الذي يلعبه المجتمع المدني في مواجهة الأزمات على سبيل المثال في مواجهة جائحة كورونا و كيف دعم المجتمع المدني الدولة من خلال مختلف الإعانات و المساعدات أو من خلال حماية البيئة لكن كل هذه المشاكل –الفساد–حماية البيئة–أزمة كورونا–تعرقل مسار التنمية

خاتمة

أ – خلاصة و استنتاجات

غاية الدول اليوم هي تحقيق طموحات وأمال شعوبيها وتوفير متطلبات العيش الكريم خاصة في الدول السائرة في طريق النمو،ولهذا تحاول الدولة وضع العديد من البرامج التموية وفق إمكاناتها المالية والبشرية ولذالك كان لابد من وجود شريك فعال ومؤثر في العمل التنموى ويجمل جزء من المسؤولية في تنمية المجتمعات المحلية إلا وهو المجتمع المدني الذي يعمل عبر مؤسساته التطوعية كحلقة وصل بين السلطات المركزية والمجتمع المحلي وينقل انشغالاته ويضمن مشاركة شعبية واسعة في عملية التنمية ولكن تبقي إشكالية مفهوم المجتمع المدني كمفهوم بحد ذاته ، فالمفهوم طبق بالجزائر)في معظم الأحيان وفق منظور غريب بعيد عن الهوية العربية الإسلامية فلاحظنا بعض التنظيمات نادت بالتحرر وفق المنظور الغربي يتعارض مع الهوية العربية الإسلامية مما قد يسبب طمس هوية المجتمع الجزائري والمساس بمقدساتها ومرتكزا ته ، ونجد بعض منظمات المجتمع المدني تمارس نشاطها لتحقيق مصالحها فقط وبذالك أهملت دورها الحقيقي التي أنشأت من اجله ولم تساهم قي العمل التنموي المحلي وبالتالي أصبحت جل المشاريع لا ترقي إلى اهتمامات ومتطلبات الساكنة المحلية ولا تلبي احتياجاتهم ، كل هاذ اثر على المجتمع المدني الجزائري وأصبح يتكتل وفق مصلحته ولا يهتم بتلبية رغبات المواطن البسيط الذي يسعي تحقيق تنمية تمس جانبه الاجتماعي ووضعه الاقتصادي فالكثير من المشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني هي عبارة عن برامج ترفيهية متشابهة عبر التراب الوطني ومع كل هذا كان لبعضها العديد من الاسهامات في ترقية المجتمعات المحلية وتنميتها ولعل ابرزها المنظمات الخيرية التطوعية المهتمة بالشباب من خلال بع المشاريع التنموية التعاونية ولاقتصادية وحتي الاجتماعية ، فنجاح التنظيمات المجتمع المدني في مهامها مرهون بفسح المجال لها للمساهمة في تسيير الشأن المحلي لذالك أصبحنا نلاحظ ضعف العمل الجمعوي في بعض

من مناطق التراب الوطني نظرا للصعوبات التي يواجهها ونوع من التضييق عليه مما يتسبب في عدم الاستقرار والحيلولة دون تحقيق التوازن الجهوي

توصيـــــات

- الوصول إلى الرقي والتقدم والازدهار ليس بالأمر الصعب فرحلة الألف ميل تبذأ بخطوة وأول خطوات التقدم هو التنمية المحلية للوصول إلي التنمية المحلية للوصول إلى تنمية شاملة وذالك يكون بالاهتمام بحاجات المجتمع المحلي الأساسية وإشراكه فالتنمية لابد منه.
- تقريب الإدارة من المواطن والسعي لتحقيق المنفعة العامة وفتح المجال إمام منظمات المجتمع المدني لتقديم مقترحاتها ومشاريعها وتشجيع المبادرات الفردية والعمل على خلق تنافس بين مشاريع المجتمع المدني في المنطقة المحلية وبرامج الدولة لتحقيق التنمية الشاملة
- اكتساب منظمات المجتمع المدني للمصداقية والاستقلالية لدعم البرامج المحلية وتمويلها دون المساس بخزينة الدولة لاستفادة من البرامج المنتجة من جهة وتحقيق طموح المجتمع المحلي من جهة أخري .
- القيام بدراسات واقعية وميدانية للمناطق المحلية لتقديم برامج تنموية تتوافق مع خصوصيات المنطقة والقيام بشراكة فعلية بين المجتمع المدني والدولة والمواطن المحلي في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة على المشاريع التنموية .
- تأطير المشاريع على مستوى على المستوى المحلي وإبرام الصفقات العمومية مع مراعاة جانب الجودة والنوعية واحتياجات الساكنة المحلية .
- تفعيل المحاسبة والرقابة على الإدارات المحلية لمنع ضياع المال العام وفتح المجال للمجتمع للاطلاع على مايحدث داخل المجالس المحلية وفق آليات قانونية .
- الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني والاعتراف بأهميته ودوره الفعال والحساس في الحد من انتشار الفساد ومواجهة الأزمات وتقديم البدائل وإيجاد الحلول لجميع المشكلات .

- التكفل بعنصر الشباب وتوجيه ودعم إبداعه وغرس ثقافة المشاركة والانتظام الى جمعيات تطوعية هادفة لخدمة الصالح العام .

الاقتراحات كثيرة جدا حول موضوع المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر ، فالطريق الصحيحة لتحقيق العلاقة التشاركية هي إيجاد إستراتيجية هادفة وواضحة بين السلطة والمجتمع المحلي بين السلطات والمجتمع المحلي من خلال مختلف المخططات.

ويمكن القول ان إسهامات المجتمع المدني في العمل التموى في الجزائر يبقي بعيد كل البعد ويصعب تحقيقه في الأوضاع الراهنة فمن جهة ضعف الفعاليات الناشطة في الجزائر وظهور بعض المنظمات الموسمية أو ما يسمي بالتنظيمات المناسبتية للحصول على الدعم وأخري انخرطت فالسياسة وابتعدت عن دورها الحقيقي والأوضاع الراهنة التي تعيشها الجزائر وبالتحديد سنة 2019-2020 وما تشهده من ازمات متتالية ابتداءا من حراك 22 فيفري 2019 وتليه أزمة كورونا وارتفاع عدد الوفيات وبقاء العديد من العائلات بدون عمل قد يخل الجزائر في متاهة أو حلقة مفرغة وقد يرجعها إلى نقطة الصفر فالجزائر قارة بمساحتها لابد لها من تجاوز هده الأزمة والدخول في تنمية حقيقة بمشاركة المجتمع المحلي في تحديد احتياجاته وبرامجه باستشارة متخصصين والاهتمام بالجمعيات الناشطة والمخلصة للمواطن والوطن وفسح المجال لها للقيام بدورها على أكمل وجهه .

قائمة المراجع

القرآن الكريـــــــــم

أ-الكـــــتب

*-معمن خليل،علم اجتماع التنظيم،بغداد،دار الحرية،1988

*-الصبيحي أحمد شكر،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2000

*-حسين حسن أحمد،الجماعات السياسية الاسلامية و المجتمع المدني،ط1،القاهرة،دار الثقافة للنشر،2000

*-ناجي عبد النور،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية،الجزائر،مديرية النشر لجامعة قالمة،2006

*-صامويل هنتنغتون،النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،ط1،تر:سمية فلو عبود،لبنان،بيروت،1993

*-متروك الفاتح،المجتمع المدني و الديمقراطية و الدولة في الوطن العربي،بيروت،مركز دراسة الوحدة العربية،2000م

*-**الم**دني أحمد توفيق،المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي،دمشق،منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997

*-عزمي بشارة،المجتمع المدني دراسة نقدية:مع إشارة للمجتمع العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1992

*-سعد الدين ابراهيم،تأصلات في مسألة الأقليات،القاهرة،مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية،الكويت،دار سعاد صباح

*-الجنحاني الحبيب و سيف الدين عبد الفتاح،المجتمع المدني و العادة الفكرية،دار الفكر المعاصر،لبنان،2003،

*-عبد المطلب عبد المجيد،التمويل و التنمية المحلية،الاسكندرية،الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع،2011

*-كمال التابعي،تغريب العالم الثالث،دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية،القاهرة،دار المعارف،1993

*-مصطفى الجندي،الادارة المحلية و استراتجيتها،الاسكندرية،منشأة المعارف

*-نائل عبد الحفيظ العواملة،إدارة التنمية-الأسس-النظريات-التطبيقات العلمية،دار وهران للنشر و التوزيع،عمان-الأردن،ط2010،1م

*-منال طلعت محمود،التنمية و المجتمع،دراسة في التنمية الاجتماعية،الاسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،2001م

*-عبد الهادي الجوهري و آخرون،دراسات في التنمية الاجتماعية،الاسكندرية،المكتب لجامعي الحديث،2001

*-عبد الغفار شكر،المجتمع المدني و القيم الديموقراطية.في الأستاذ عبد الغفار شكر،الدكتور محمد مورو،المجتمع المدني الأعلى و دروره في بناء الديموقراطية،دار الفكر،بيروت،ط2003،1

*-عبد الوهاب بن خليفة،مدخل إلى علم السياسة،دار قرطبة للنشرو التوزيع،المحمدية الجزائر،2010

*-ناجي عبد النور،مدخل إلى علم السياسة،دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر،2017

ب -الدوريات

زياني صالح،الانفتاح السياسي في الجزائر،دفاتر السياسة و القانون،الجزائر،عدد خاص،أفريل،2011.

المجلات

*-هشام عبد السيد الصافي بدر الدين،دور المجتمع المدني في حماية البيئة،مجلة الاقتصاد للدراسات القانونية و الاقتصادية،المجلد9،العدد2020،2

*-ابتسام حاتم علوان،واقع المجتمع المدني في الوطن العربي،مجلة كلية الآداب،العدد2011،98م

*-ابراهيم كومغار،جمعيات المجتمع المدني و حماية البيئة في القانون المغربي،المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية،المغرب،العدد 52،ديسمبر 2015

*-أحمد شريفي،تجربة التنمية المحلية في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية،العدد 2009،40

*-بن يحيى فاطمة وعمر طعام،واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري،مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية،العدد 11 جوان 2015،جامعة الوادي

*-جان ديب الحاج،آفاق المجتمع المدني في الوطن العربي و تحديات العولمة،مجلة الفكر البرلماني،العدد2007،18م

*-حساني خالد،المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية و الممارسة العملية،مجلة الفقه و القانون،2013/1/1

*-رزين عكاشة،تجربة التنمية المحلية في الجزائر،مجلة المنتصرية للدراسات العربية و الدولية،العدد 51

*-زكية أكلي-فريدة كافي،التنمية المحلية في الجزائر.قراءة لنهوض بمقومات و تجاوز العوائق،مجلة اقتصاديات .....و الأعمال jfpe،المجلد 1،العدد1،المركزالجامعي عبد الحميد بوصوف-ميلة-الجزائر،مارس،2017.

الندوات و الملتقيات

-حنان زعرور،سمية موساوي،المشاركة الاجتماعية و التنمية المحلية،الملتقى الوطني الثاني حول التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر،كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية،جامعة برج بوعريريج،الجزائر،يومي 7-8 مارس 2016

-صالح زياني،مداخلة بعنوان "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرشاد الديمقراطية المشاركية في الجزائر"قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،د ت

***الوثائق الرسمية**

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم 380/81 المؤرخ في 1981/12/26"صلاحيات البلدبة والولاية و اختصاصها في قطاع التخطيط و التهيئة العمرانية"الجريدة الرسمية،العدد 29،1981/12/52،المادة3

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد 53،القانون رقم 90/31،المؤرخ في 1990/12/4

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون 09/90 المؤرخ في 1990/4/7،المنفلق بالولاية الجريدة الرسمية،العدد 11،1990/04/15،المادة 60

الرسائل الجامعية

*-ونية رابح أشرف،معوقات التنمية المحلية(دراسةميدانية في ولاية سكيكدة)،أطروحة ماجيستير في علم اجتماع التنمية،جامعة قسنطينة،1999/1998م

*-نادية بونوة،دور المجتمع المدني في وضع و تنفيذ السياسات العامة-دراسة حالة الجزائر 2009/1989،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم الانسانية ،جامعة باتنة،2010/2009

*-محمد خشمون،مشاركة المجالس المحلية في التنمية المحلية ،دراسة ميدانية على مجالس بلديات قسنطينة،أطروحة دكتوراه،قسم علم الاجتماع،جامعة منتوري قسنطينة،2011/2010

*–غنية إبرير،دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية–دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010/2009

–*عبد السلام عبد اللاوي،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر،دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011/2010

*–خنفري خيضر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر2010،2011/3م

*–عادل رشيد،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر،مذكرة مقدمةلشهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة،2015/2014

*–أوشن سمية،دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي،مذكرة ماجستسر في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010/2009

–بدر عبد المحسن عزوز،حق الانسان في بيئة نظيفة دراسة مقارنة،رسالة دكتوراه،حقوق عين الشمس،2009

*–بلقليل نور الدين،أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة و باتنة،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2019/2018م

*–بن عودة العربي،اسهامات وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني :دراسة التجربة الجزائرية دراسة وضعية تحليلية،مذكرة ماجيستير في علوم الاعلام و الاتصال،الجزائر،جامعة يوسف بن خدة،2006.

المذكرات

-نادية‌خلفة،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية،دراسة تحليلية قانونية،مذكرة تخرج،جامعة باتنة،الجزائر،2005

-بوشاقور أحمد و بوعلوش أحمد،دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني،مذكرة ماستر في الحقوق،تخصص الدولة و المؤسسات،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،2018/2017م

-كريم بركات،مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان،مذكرة تخرج،جامعة الجزائر،2005

*المؤتمرات

ويفي خيرة،دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي،ورقة قدمت في ندوة حول:دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر،جامعة الجزائر،7-8 ديسمبر 2011

***المواقع الالكترونية**

-elbassair.org/8605تم تصفح الموقع يوم 2020/6/27 على الساعة 14:00

-essalameonlinecomتم تصفح الموقع يوم 2020/6/27 على الساعة 14:18

-مركز هيردو لدعم التغيير الرقمي،دور منظمات المجتمع المدني وواقع مشاركتها في تنمية المجتمع،القاهرة،2015

http.hrdoegypt.org/wploads/2015/08-the-role-ofcivil-society.pdf

-https://jamairg.org/2020/03

-فهيمي توفيق محمد مقبل،عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح و النهضة في تاريخ الجزائر الحديث

https://www.edu.jo/dowmload/research/members/3062064%d8%a3.%d8%af.pdf

ص-ص8-9،تاريخ التصفح،2020/6/1

https://www.saba.ye/ar/news3096748.html تم تصفح الموقع يوم 2020/6/27 على الساعة 12:00-

-رنا أحمد غانم،تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد،نسخة الكترونية، http://www.napanews.net/.html

https://www.who.int/aremergencies/idseuses/novel-coronavirus-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-تم تصفح الموقع يوم 2020/06/19 على الساعة 13:15

الفهرس

*إهداء

*شكر و عرفان

*مقدمة.....أ

الفصل الأول الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

تمهيد.....13

المبحث الأول:ماهية المجتمع المدني.....14

المطلب الأول:النظريات المفسرة لنشأة المجتمع المدني.....14

المطلب الثاني:المجتمع المدني في الفكر الغربي المعاصر.....19

المطلب الثالث:مفهوم المجتمع المدني.....20

أ- تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية.....20

ب- التعريف الإجرائي للمجتمع المدني.....21

*وظائف المجتمع المدني.....23

* خصائص المجتمع المدني.....25

المطلب الرابع: المجتمع المدني في الفكر الإسلامي.....26

المبحث الثاني:ماهية التنمية المحلية.....30

المطلب الأول:ظهور فكرة التنمية المحلية.....30

المطلب الثاني:مفهوم التنمية المحلية.....32

المطلب الثالث:مبادئ التنمية المحلية.....33

المطلب الرابع:أهداف التنمية المحلية و معوقاتها..... 35

أ- أهداف التنمية المحلية..... 35

*أهمية التنمية المحلية 37

ب- معوقات التنمية المحلية..... 38

خلاصة الفصل..... 40

الفصل الثاني:المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد 42

المبحث الأول:تطور المجتمع المدني و التنمية المحلية بالجزائر..... 43

أ- المجتمع المدني أثناء فترة الاستعمار 43

ب- المجتمع المدني أثناء فترة الأحادية الحزبية..... 44

ت- المجتمع المدني أثناء فترةالتعددية الحزبية 45

* الإطار القانوني لعمل المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية..... 46

المطلب الثاني:نموذج التنمية المحلية بالجزائر و ركائزها..... 47

المطلب الثالث:مؤسسات المجتمع المدني و دورها في التنمية المحلية..... 51

المبحث الثاني:تقييم مكانة المجتمع المدني في التنمية المحلية..... 55

المطلب الأول:مجالات عمل مؤسسات المجتمع المدني..... 55

المطلب الثاني:معايير قياس فعالية المجتمع المدني..... 56

المطلب الثالث:تحديات المجتمع المدني في تحقيق التنمية 57

خلاصة الفصل..... 61

الفصل الثالث:حقيقة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية

*تمهيد..... 63

المبحث الأول:الدور الوظيفي للمجتمع المدني في التنمية المحلية..... 64

المطلب الأول:آليات المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية..... 64

*أهداف مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية..... 67

المطلب الثاني:شروط تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية 67

المطلب الثالث:تفعيل المشاركة في الجزائر في إطار القيم الإسلامية..... 68

المبحث الثاني:أدوار المجتمع المدني في مواجهة الأزمات الراهنة 71

المطلب الأول:دور المجتمع المدني في حماية البيئة..... 71

المطلب الثاني:دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد..... 74

المطلب الثالث:دور المجتمع المدني في مواجهة جائحة كورونا..... 77

خلاصة الفصل 81

خاتمة..... 83

قائمة المراجع..... 87

فهرس الموضوعات..... 95

مـلخص مذكرة الماستر

يعتبر المجتمع المدني ظاهرة قديمة فقد عرف هذا المفهوم تفسيرا نظرية تعدد أراء مفكريها باختلاف إيديولوجياتهم يتبناها كل مفكر من أبرزهم النظريات العقد الإجتماعي وصولا إلى هيجل وماركس بالإضافة إلى الأفكار المعاصرة لأنطونيو غراميش ، وقد تأثرت المجتمعات العربي بهذه المفهوم ليكون له نصيب في التمويه العربية الإسلامية وتطوير هذا المفهوم في الجزائر منذ الإحتلال الفرنسي إلى الإستقلال مرورا بالأحادية الحزبية وصولا إلى التعددية الحزبية ، وقد ظهر هذا المفهوم أساسا لعجز الدولة عن حل الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

الكلمات المفتاحية:

1/المجتمع المدني 2/التنمية المحلية 3 ./مكافحة الفساد

Abstract of The master thesis

Civil society is considered an ancient phenomenon, as this concept has known interpretations of the theory of the plurality of opinions of its thinkers with different ideologies adopted by every thinker, the most prominent of whom are the theories of the social contract up to Hegel and Marx in addition to the contemporary ideas of Antonio Gramish, and Arab societies have been affected by this concept to have a share in camouflaging the Arab Islamic and developing this concept In Algeria, from the French occupation to independence, through unilateralism, to party pluralism, and this concept emerged as the basis for the state's inability to solve various social and economic problems.

keywords:

1/ Civil Society **2/** Local Development **3/** Combating Corruption